الاقتصاد الحضري

المحتويات : صفحة

- مقدمة
- الباب الأول – التطور التاريخي للاقتصاد الحضري 2
- الباب الثاني – مفهوم الاقتصاد الحضري 4

_ العلاقة بين الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الحضري 9

- الباب الثالث – نظريات الاقتصاد الحضري 11
  - الفصل الأول – اقتصاديات التكتل الجغرافي 11
  - الفصل الثاني – النظرية البسيطة للموقع فيما بين المناطق الحضرية 14
  - الفصل الثالث – نظرية الموقع ضمن المنطقة الحضرية الواحدة والعوامل المؤثرة فيها 17
  - الفصل الرابع – نظرية الأماكن المركزية 22
  - الفصل الخامس – نظرية أقطاب النمو 26
  - الفصل السادس – نظرية حجم المدينة الأمثل 29
- الباب الرابع – مدى تأثير منظمة التجارة الدولية على الاقتصاديات الحضرية 38
- الباب الخامس – مقارنة بين الاقتصاد الريفي والحضري 43
- المراجع 50

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله الطاهرين وصحابته والتابعين إلى يوم الدين

الباب الأول

المقدمة – التطور التاريخي للاقتصاد الحضري

لقد تزايد التركز السكاني في مدن العالم الكبرى خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وتزايدت معدلات التحضر وتسارعت بشكل كبير بعد منتصف القرن العشرين وقد أفرز ذلك العديد من القضايا والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية الخاصة بالمدن والمناطق الحضرية مما أدى إلى ظهور علم قائم بذاته في أوائل الستينات من القرن العشرين سمي بعلم الاقتصاد العمراني أو الاقتصاد الحضري .[1]

لذلك يعد الاقتصاد الحضري أحد اختصاصات فروع الاقتصاد الجديدة السريعة النمو والمرتبط بشكل كبير بالاقتصاد الاقليمي الذي تفرع عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية وإن كانت جذوره التاريخية تعود إلى عشرينات القرن العشرين في دراسة اقتصاد الأرض الحضرية والمشاكل الحضرية في الأقطار الناطقة بالألمانية في فترة الحرب العالمية الأولى .

كما كان للأمريكيين السبق في تقديم دراسات مرتبطة لهذا الحقل أمثال بورجيز 1925 Burgess وهويت 1933 Hoyt ، وخاصة ما قدمه ولتر ايزارد 1956 Walter Isard من دراسات في تطبيقات التحليلات الاقتصادية على القرارات المتعلقة بالموقع ضمن المناطق الحضرية .

ومع ذلك لم يتجلى الاهتمام بالاقتصاد الحضري قبل سبعينات القرن العشرين، حيث لم تمنح شهادة جامعية بهذا الاختصاص الجديد إلا في الستينات منه في الولايات المتحدة المريكية / بيرلوف 1973 كما لم يظهر كتاب منهجي في هذا الحقل إلا عام 1965 بعنوان (مقدمة للاقتصاد الحضري لـــ ويلبر

[1] – د. محمد حامد عبدا لله – الاقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية (مقدمة الكتاب)

ثومبسون Wilbur Thompson) وحتى في وقتنا الحاضر تعتبر كتب الاقتصاد الحضري قليلة مقارنة مع كتب فروع الاقتصاد الأخرى نتيجة لعدد الاختصاصين القليل نسبيا في مجال الاقتصاد الحضري ، ومع ذلك أثار رازموسين Rasmussen إمكانية إعداد كتاب شامل في هذا الموضوع اضافة إلى ارتفاع عدد البحوث عن الظواهر الحضرية بشكل كبير في السبعينيات ورافق ذلك ظهور مراكز للبحوث التخصصية (كمدرسة الاقتصاد في لندن وفي جامعة بريستول) كما وجد المجلات الأكاديمية كمجلة الدراسات الحضرية والعلوم الاقليمية ومجلة الاقتصاد الحضري .

وقد أصبح في وقتنا الحاضر الاهتمام بموضوع الاقتصاد الحضري ومتعلقاته أمرا مهما وواسع الانتشار في وطننا العربي ايضا ، حيث نجد الكثير من المتخصصين بعلم الاقتصاد بالمنطقة العربية يهتمون باقتصادات المدن أو الاقتصاد العمراني الحضري والريفي أيضا ، كما يعتبر الاقتصاد الحضري حاليا من المواد الدراسية الرئيسية في كليات الاقتصاد لدى الكثير من الجامعات العربية في العراق والمملكة العربية السعودية والأردن ومصر والجزائر وقطر وغيرها من الدول العربية .

ويقول الدكتور عدنان بن عبد الله الشيحة الأستاذ المشارك في صحيفة الاقتصادية الالكترونية : (إن التوجه العالمي الحالي وبفضل تقنية الاتصال هو من اقتصاد الموقع إلى اقتصاد المكان، فلم يعد البعد المكاني ذا أهمية تذكر بل أصبح بإمكان أي مدينة المنافسة عالميا بغض النظر عن موقعها بتطوير ذاتها عبر التميز وتعزيز الهوية والممازجة بين التطوير والحفاظ على الطابع التاريخي وخلق إحساس بالتملك والشعور الجماعي والترابط بين سكان المدينة ، وهذا يتطلب تنمية اقتصادية مبنية على التعرف على المقومات والميزات التنافسية للمدينة وفهم التنمية الاقتصادية للمدينة في إطارها المحلي والتنوع في التنمية الاقتصادية بسبب التنوع الثقافي للسكان وتحقيق التنمية المستدامة .

ويقول أيضا إن المدن هي جذور التنمية الاقتصادية الوطنية وأنه في ظل النضج الاقتصادي والسياسي الذي تشهده مجتمعات المناطق الحضرية من خلال توافر الكفاءات وتوسع المدن وازدياد عدد سكانها وارتفاع المستوى الثقافي والانفتاح الاقتصادي والتواصل العالمي ، فإن الأمر يتطلب مدنا قادرة على المنافسة ليس داخل الدولة وإنما مع مدن عالمية ما يجعل المنافسة أشد ضراوة وتمثل تحديا كبيرا، ولقد ولى عصر حماية الدولة للصناعات الوطنية وأصبح على المدن الاعتماد على قدراتها الذاتية وأخذ زمام المبادرة في إنتاج سلع وخدمات تنافسية متميزة تكون هي الوحيدة القادرة على إتقانها وتقديمها بتكاليف أقل. حيث تحول دور المدن من مستقرات سكنية للعيش والعمل فقط إلى مكان للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يسهم في التنمية المحلية ورافد للاقتصاد الوطني) .[2]

---

[2] - د. عدنان بن عبد الله شيحة – التحول من اقتصاد الموقع إلى اقتصاد المكان / اقتصاديات المدن أولا (صحيفة الاقتصادية الالكترونية)

الباب الثاني

مفهوم الاقتصاد الحضري

لقد تغيرت أساليب تخطيط وإدارة الأنشطة الحضرية بصورة جذرية في العقود الماضية كما أصبحت المشاكل الحضرية أكثر وضوحا ولم تعد المدينة مجرد قطعة من الأرض يسكنها الناس فتقام عليها المساكن والمصانع والمتاجر وأماكن الترفيه والأنشطة الأخرى والطرق بشكل مبعثر ، بل أصبحت المدينة تعرف كنظام حي يعيش فيه أناس دائمي الحركة وفق عملية تنظيمية وإدارية تتوفر فيها جميع مقومات الحياة الإنسانية بكافة جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، كل ذلك أدى إلى تطور جديد في مجموعة من العلوم والدراسات مثل علم الاجتماع الحضري وعلم النفس الحضري إضافة إلى الاقتصاد الحضري أيضا .

وقد تزايد اهتمام علماء الاقتصاد في بحث المشاكل الحضرية وعلاقتها بالاقتصاد المكاني وأصبح الاقتصاد الحضري يشكل حاليا جزءا أساسيا للعديد من الدراسات الأكاديمية في حقول الجغرافية والاجتماع وتخطيط المدن والتنمية المستدامة ..الخ [3]

وكان من الممكن معالجة قضايا ومشاكل المدن الاقتصادية عن طريق علم الاقتصاد الإقليمي حيث أن المدن والمناطق الحضرية ما هي إلا عبارة عن أقاليم أو مناطق إدارية ضمن القطر أو الدولة الواحدة ولكن نتيجة لخصوصية القضايا والمشاكل المتعلقة بالمدن والمناطق الحضرية بصفة خاصة والتي تولدت عن سرعة التحضر كما أسلفنا أدى ذلك إلى انفصال علم الاقتصاد الحضري من علم الاقتصاد الإقليمي ليركز على العلاقات والأنشطة الاقتصادية التي تتأثر بالخصائص المكانية للمدن والمناطق الحضرية كما تؤثر فيها كحجم المدينة وكثافة سكانها وهيكليتها العمرانية ونمط استعمالات الأراضي فيها

وبما أن التغير في هذه الخصائص المكانية وبالتالي التأثيرات الناتجة عنها سريعة ومستمرة فإن علم الاقتصاد المكاني يقوم بدراسة عوامل قوى الجذب والطرد للأنشطة الاقتصادية والسكان والتي بدورها قد تؤدي إلى النمو أو الانكماش في المناطق الحضرية أو التشتت والمحافظة أو الاستبدال لأي من المناطق الحضرية أو المدن كمواقع بمدن أو مناطق حضرية أخرى بديلة ، وبالتالي فإن الاقتصاد

---

[3] – د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة / ص 16-18

الحضري لا يهتم فقط بتحليل النظام المكاني الحضري بل يتعدى ذلك إلى معرفة اتجاه التغير والتنمية في تلك المناطق الحضرية أو المواقع .

ولعل من أهم القضايا التي يتناولها علم الاقتصاد الحضري هي الحجم المثل للمدينة ، وعوامل تركز السكان والأنشطة الاقتصادية في المدن وعوامل النمو والانحسار للمناطق الحضرية، والمشاكل الرئيسية في المناطق الحضرية وهي مشكلة النقل والبيئة والسكان ، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الحضري لا يتعامل مع المدينة أو المنطقة الحضرية على أنها مجرد مجموعة من المباني والطرق بل يتعامل معها وكأنها خلية حية تنمو وتنكمش تزدهر وتندثر تتعافى وتمرض وينظر إلى المدينة وكأنها منشأة اقتصادية تستخدم الأرض ويتفاعل فيها رأس المال والعمل لإنتاج السلع والخدمات بهدف تعظيم الأرباح . [4]
ويقول الدكتور علي كريم العمار في معرض كلامه عن الإطار العام لاقتصادات المدن إن الاقتصاد الحضري أو ما يطلق عليه بالاقتصاد المكاني Spatial Economic هو " فرعا مهما من فروع علم الاقتصاد الحديث الذي يهتم بكيفية التوزيع الجغرافي للفعاليات والأنشطة الاقتصادية على المستوى القومي أو الإقليمي ثم المحلي", ويعتبر المستوى المحلي هو الأهم بين تلك المستويات لكون التأثيرات الحضرية المعاصرة تتميز بتسارع معدلات التمدن والتحضر وتضخم المدن ، وما يؤدي ذلك إلى نتائج منها نشوء آثار اقتصادية واجتماعية متباينة وخطيرة ستجعل من مفهوم الاقتصاد المكاني هو السائد على باقي الفروع الأخرى، ولا عجب في ذلك إذا ما علمنا بان بعض اقتصاديات المدن وبخاصة المهيمنة على غيرها من المدن الواقعة ضمن نفس الإقليم ستكون أشبه ما تكون بشركات عابرة للقارات، حيث أن توسع الارتباطات والعلاقات التجارية البينية الداخلية والخارجية كلها مقومات تمارس دورا تأثيريا ليس على المستوى المحلي فحسب بل على المستوى الدولي . [5]

ومع ذلك وعلى الرغم من الانتشار السريع في الاهتمام المتزايد بموضوع الاقتصاد الحضري فإنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى اتفاق حول حدود نطاق الاقتصاد الحضري وذلك لاعتبارات ثلاث هي :

1- عدم امكانية دراسة الاقتصاد الحضري وفق المفهوم الاقتصادي البحت لأنه لا يمكن التركيز على الأوجه الاقصادية فقط دون الأخذ بالاعتبار الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية والتخطيطية للأنشطة الحضرية .

---

[4] - د. محمد حامد عبدا لله – الاقتصاد العمراني (المرجع السابق)

[5] - د.علي كريم العمار - الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على تخطيط المدن / حالة العراق

2- إن معظم المدن تشكل جزءا من نظام اقتصادي كبير وتلعب دورا هاما في النشاطات الاقليمية وأغلب المدن الكبرى تؤثر على الاقتصاد القومي برمته وبالتالي لايمكن معالجة الكثير من المشاكل الحضرية بمعزل عن الظروف المحيطة بها ويجب وضعها في محيطها الأوسع .

3- عدم امكانية ضبط الحدود المادية Physical للاقتصاديات الحضرية خاصة إذا ما عرفنا درجة ارتباطه بالمحيط الإقليمي .

وبصورة عامة فإن الرأي المتفق عليه هو أن الاقتصاد الحضري يتميز بالتقاربية وبالتخصيص في الانتاج والتقدم التكنولوجي (هيرش Hirsh 1973) .

ولا تزال هناك محاولات عدة لتعريف هذا الاختصاص ومنها تعريف ماكيين Mackean 1973 الذي يرى أن الاقتصاد الحضري هو تطبيق التحليلات الاقتصادية على المعلومات المتطورة ذات العلاقة بالمشاكل الحضرية ، أما هوف نورسي Hugh Nourse فقد ميز بين الاقتصاد الإقليمي و الاقتصاد الحضري واقتصاد القطاع العام الحضري الأمر الذي ينبني عليه اعتبار الاقتصاد الحضري يركز اهتمامه على التحليلات المكانية للأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المدن .

وعلى العموم يمكن القول بأن أية محاولة نظامية لتطبيق المبادئ الاقتصادية بذاتها في حل المشكلات الحضرية يعتبر اقتصادا حضريا ، ونعني بالمبادئ الاقتصادية هنا تطبيق مجموعة من الاستنتاجات المنطقية التي تفسر سلوك الناس الموجودين في المدينة .

وبالنتيجة فإن تعريف نورسي وإن كان غير مقنع إلى حد ما ولكنه أفضل التعاريف الموجودة كما أن هذا التعريف البسيط لموضوع الاقتصاد الحضري مثيرا للجدل للأسباب التالية :

1- الأول وهو خاص بالمملكة المتحدة التي كان الاتجاه فيها ضد التحضر وضد قبول المدينة ، على أنها ضرورة اقتصادية وقد عبر عن ذلك كلاس Glass 1972 حيث قال : إن غياب مرجع انجليزي عام يبحث في موضوع التحضر كان ناتجا دون شك عن عدم الاعتراف بالمدينة كضرورة له .

2- السبب الثاني قلة اهتمام الاقتصاديين بالشؤون الحضرية يكمن في عدم اعتراف مخططي المدن السابقين بأهمية العلوم الاجتماعية في العملية التخطيطية حيث كان التخطيط الحضري عبارة عن ممارسة عمرانية وكانت خطة المدينة تتضمن إعداد الخرائط لتطوير نمط استعمالات الأراضي في المدينة الأمر الذي دون المشاركة الفعلية للاقتصاديين والاجتماعيين في وضع

السياسات الحضرية ، ويمكن القول بأن هناك ارتباط بين التغير في موقف المخططين والتوسع في الاقتصاد الحضري .

3- إن علم الاقتصاد بمفهومه التقليدي يقوم بالتركيز على وضع قوانين لتحقيق التوازن الأمثل للموارد وتعظيم كفاءة الإنتاج بينما الاقتصاد الحضري لا يهتم بمبدأ الكفاءة فقط بل بمبدأ العدالة أيضا ويقترب مضمونه من الاقتصاد السياسي حيث يتعامل مع الإسكان وتلوث البيئة والفقر والتمييز العنصري والجرائم والتي لا يمكن معالجة كل منها بطريقة موضوعية صرفة قبل ظهور الاقتصاد الحضري .

4- إن دراسة المدينة تتضمن دراسة الحيز أو البعد الجغرافي وهو ما تفتقر إليه النظرية الاقتصادية المارشالية النيوكلاسيكية التي تتعامل مع محددات الأسعار والإنتاج في مواقع محددة مسبقا ، كما أن قسما كبيرا من التحليلات الاقتصادية النيوكلاسيكية يفترض وجود أسواق المنافسة التامة القائمة على أن جميع المنتجين والمستهلكين يتمتعون بمعرفة تامة بجميع الأسعار ومعرفة نشاط كل طرف منهم للآخر وتتم المتاجرة بكل أشكالها على أساس الأسواق المفتوحة بحيث يتحمل المنتج إجمالي الكلفة لنشاطاته ولا يلحق المستهلك أي ضرر نتيجة للتلوث والضوضاء دون أن ينال تعويضا عن ذلك ، بل أكثر من ذلك فإن تلك التحليلات تفترض أن طرف يسلك سلوكا رشيدا بحيث المؤسسات تعظيم الأرباح ويحاول المستهلكون تعظيم الرفاهية .

يتبين مما تقدم أن الاقتصاد الحضري علم (غير تام) يتميز بالوفورات الخارجية الواسعة الانتشار (أي الكلف والمنافع التي لا تنعكس على أسعار السلع) الأمر الذي يترتب عليه صعوبة تخصيص الموارد الاقتصادية بصورة مثلى ، كما أن فرضيات التحليل الاقتصادي الجزئي المستعملة لمواجهة المشاكل مثل الدخول المتماثلة لجميع الأسر والمنفعة الموحدة ومردودات الحجم الثابتة لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الحضري، فالافتراضات الرئيسية للتحليلات النيوكلاسيكية القائمة على أساس المعرفة التامة بأحوال السوق وعدم وجود أية عقبات هي افتراضات خيالية لا تنسجم مع واقع اقتصاد المدينة الواسع الحديث ، وجل ما يمكن تطبيقه هنا استخدام صفة تكتل الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر أحسن الصفات الفريدة في الاقتصاد الحضري . [6]

---

[6] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 18-22

مما تقدم يتبين لنا صعوبة حل المشاكل الحضرية الكثيرة من خلال تطبيق التحليلات الاقتصادية الأمر الذي تطلب ظهور نظرية اقتصادية عن الموقع في المجالات المرتبطة بذلك كالاقتصاد الإقليمي من أجل توفير قواعد نظرية في مجال الاقتصاد الحضري ، كما أنه وبشكل متزامن مع ظهور التحليلات الاقتصادية المكانية ظهرت أساليب جديدة لتقييم الاستثمارات تعتمد على مبادئ نظرية فائض المستهلك (مثل تحليل الكلفة والمنفعة) التي مكنت المحللين من الاهتمام بتحقيق الوفورات الاقتصادية الخارجية ويعبر فائض المستهلك كمفهوم عن رفاهية المستهلك من المنافع التي يحصل عليها نتيجة الاستهلاك فوق الأسعار الحقيقية التي يتحملها عند اقتنائه السلع .

هذه الأساليب الجديدة والفعالة مكنت من حدوث تقدم في دراسة الاقتصاد الحضري وذلك على الرغم من أن تعقيد الحياة الحضرية حال دون استخدام الأساليب الرياضية في خلق نظرية عامة عن الاقتصاد الحضري كما بين ذلك ريتشاردسون 1973 ذلك أن النماذج الرياضية أثبتت عدم قابليتها في تجسيد الأبعاد الأخرى لاقتصاد المنطقة ، إضافة إلى ما طرحه لاودون ونكو 1961 من ان الكثير من العوامل المؤثرة على النشاطات الاقتصادية هي غير قابلة للقياس الكمي أو أنها غير ملموسة.

وفي ضوء هذه العيوب والقيود لا يمكن استحداث نظرية شاملة تضم كافة مجالات اقتصاد المدينة وإنما يجب اعتماد ما أسماه (نيد مان 1974) الأسلوب الجزئي الذي يعتبر أسلوبا تدريجيا حيث يدور حول حل المشاكل بدلا من إعداد تحليلات شاملة لها ويعتبر هذا الأسلوب في وقتنا الحاضر وكأنه الطريقة العملية الوحيدة التي تعترف بوجود الاقتصاد الحضري .

ويساعد الأسلوب الجزئي في إجراء تمييز واضح بين الاقتصاد الكلي الحضري والاقتصاد الجزئي الحضري ، بحيث يعنى الأول بالمشاكل التي تخص المدينة كلها وعلاقتها مع بقية الاقتصاد الإقليمي والقومي المستندة أساسا على الأساليب الاقتصادية الكينزية الكلية والتي تعتمد الأساليب الملائمة للمشاكل الخاصة بالنمو والاستقرار الحضري ، وفي المقابل يهتم الاقتصاد الجزئي الحضري بصورة أساسية بالمشاكل الداخلية للمدينة ويعتمد في تحليلاته أساسا على نظرية الأسعار ، فالاقتصاد الجزئي الحضري قد نشأ ليتعامل مع الأفراد والأسر والمنشآت ويمكن أن يسلط الضوء على القرارات الخاصة بالموقع وميكانيكية عمل الأسواق الحضرية الخاصة بالأرض والنقل والسكن .

كما يتميز الاقتصاد الجزئي الحضري أيضا عن الاقتصاد التقليدي الجزئي النيوكلاسيكي من عدة جوانب فهو يتعامل مع معامل المسافة الذي يؤثر على عدة قرارات ، وكذلك تأثير العوامل الاحتكارية التي تعتبر فعالة حتى في المدن الصغيرة .

هذا بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزئي الحضري يعترف ضمنيا بالدور الأساسي للقطاع العام في مناطق المدن الكبيرة خاصة دور الحكومات المحلية في مجال تخطيط المناطق الصناعية والسكنية وتوفير المرافق والخدمات العامة . [7]

العلاقة بين الاقتصاد الإقليمي والاقتصاد الحضري :

لقد أسلفنا سابقا بان الاقتصاد الحضري يرتبط بشكل كبير بالاقتصاد الإقليمي الذي تفرع عنه في نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك نتيجة اشتراك الاقتصادان وتداخلهما في عدد من الأمور التالية :

1. يشترك الاقتصادان في عملية تخصيص الموارد الاقتصادية من الناحية المكانية وتوجيهها نمطيا Normative أو واقعيا positive للوصول إلى أعلى كفاءة أو أدنى تكلفة بشكل مباشر أو غير مباشر وعلى كافة المستويات التحليلية الكلية Macro والبينية Meso والجزئية Micro .
2. كما ترتبط حدود الاقتصادين الإقليمي والحضري بنطاق التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لكافة النشاطات والاستثمارات والتحولات المتولدة عن المجال الإقليمي أو الحضري أو المنعكسة عليه .

وبالنظر إلى تعريف الاقتصاد الحضري على أنه (تحليل اقتصادي تطبيقي لمجالات مكانية معينة تتسم بما يلي :

- ارتفاع نسبة مساهمة النشاطات الصناعية والفروع الخدمية
- وتعاظم أهمية التنظيمات الرسمية
- وتنامي الكثافة النسبية للسكان
- وتفوق مكاني مقارن بسبب تاثيراته المستقلة على الاقتصادين الاقليمي والوطني
- وبالانفتاح الأكبر على الاقتصاد العالمي

فإن هذا التعريف قد يؤدي إلى تداخل مفهوم الاقتصادان عند معالجة التأثيرات الاقتصادية لمدينة معينة في حالة امتداد هذه التأثيرات لنطاق أوسع من الحدود الحضرية لتلك المدينة لتشمل المناطق الريفية

---

[7] – د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 23-25

المحيطة والمدن الصغيرة المجاورة ، أو كما يحدث في العديد من الدول عند طغيان أو تجاوز المدن الكبرى فيها لحدودها الرسمية وامتداد تأثيراتها المكانية لغالبية المناطق المحيطة بها . [8]

الاستنتاج :

إن الاقتصاد الحضري يعتبر فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة وتحليل مواقع الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها المكاني وما يتعلق بها من الجوانب الاجتماعية والسياسية ايضا ، كما يبحث طبيعة ووظيفة المدن كمراكز حضرية وتنظيمها من خلال التحليل الاقتصادي لتفسير ظهور المناطق الحضرية وتوزيعها وأحجامها تحليل عوامل الجذب والطرد والطريقة التي يحدث بها التجدد الحضري ومتطلباتها كما بحيث يهتم بنمو هذه المراكز والجوانب الاقتصادية والمشاكل المترتبة على هذا النمو خاصة التي لها بعد اقتصادي .

[8] - د- هوشيار معروف / تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري ص 17-18

الباب الثالث

نظريات الاقتصاد الحضري

الفصل الأول ـ اقتصاديات التكتل الجغرافي

أولا – التحضر:

إن عملية التحضر في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية قد مرت بمراحل عديدة وتأثرت بعدة عوامل منها ما كان سببا ايجابيا في عملية التنمية الحضرية والكثير منها خلق مشاكل كبيرة للسلطات الحضرية وإذا أردنا أن ننظر إلى الأمر من خلال مفهوم الاقتصاد الحضري فإنه يجب معرفة كيفية عمل القوى الاقتصادية كأحد العوامل الرئيسية في نمو عدد سكان الحضر .

فعلم الاقتصاد الحضري يعتبر أي تركز جغرافي كبير للسكان والعناصر الاقتصادية هو مدينة مؤلفة من شبكة متداخلة من الأسواق الاقتصادية (الأرض –السكن – العمل – النقل وغيرها)

ونستطيع القول بأن القطاعين العام والخاص يميلان إلى التركز في المناطق الجغرافية ، حيث يترتب على تركز السكان والصناعة في المناطق الحضرية إمكانية توفير الخدمات العامة بكلف اقل وقيامها بدورها الوظيفي على الشكل الأمثل ، لذلك نجد اليوم حوالي 80% من سكان المملكة المتحدة وأكثر من 70% من سكان الولايات المتحدة يعيشون في مجتمعات حضرية .

إن البحث في أسباب التوسع السريع للحياة الحضرية منذ منتصف القرن التاسع عشر يعتبر غاية في الأهمية لتفهم المشاكل الحضرية المعاصرة ، فالفترات الأولية للتحضر نشأت بشكل عام إما عن التوسع الاستعماري (الإمبراطوريتين الفارسية والرومانية) أو عن طريق النمو التجاري (مثل مدن الواحات الشهيرة التي نشأت على طول الطريق العظيم في تركستان) .

أما الزيادة السريعة نحو التحضر التي حدثت شمال غرب أوروبا فتعتبر ظاهرة مختلفة تماما فالمنطقة أصلا لم تمتلك تراثا حضريا بل كان يغلب عليها الطابع الريفي، إلا أن عملية تحول الطبيعة الزراعية السائدة في اقتصاد المنطقة وظهور الصناعة كان له الأثر الأكبر في تلك المرحلة فقد تميزت نهاية القرن الثامن عشر بالزيادة السريعة في عملية التصنيع وتوافر مصادر جديدة من الطاقة الذي صاحبه اختراع المكنات البخارية التي أدت إلى زيادة الإنتاج وبالتالي توسع قطاع التجارة وزيادة المهارات التخصصية وظهور وفورات الحجم وزيادة حجم المنشآت الصناعية ، وكان التركز الصناعي في بعض المناطق نتيجة الكلف العالية في النقل وبالتالي كان التركز في القوى العاملة في الصناعة مما تطلب سكنا

وخدمات أخرى لا يمكن توفيرها إلا في بيئة حضرية وبالتالي نمت المدن وحدث التوسع الذي عززه النشاط التجاري وزيادة الطلب الحاصلة من الأفراد والمنشآت .

كما كان لعصر الأتمتة وظهور التكنولوجيا الدور الذي عزز وعجل من عملية التحضر وبالتالي زاد نمو المدن الصناعية لتتحول إلى مدن حديثة كما في أمريكا والمملكة المتحدة . [9]

ثانيا – اقتصاديات التكتل : Agglomeration Economics

سنتناول هنا أسباب نزعة السكان والصناعة للتركز في المدن اضافة إلى سبب اختيار المنشآت والأفراد لمدينة ما دون غيرها ، وبالتالي البحث في معرفة القوى الاقتصادية الأساسية التي تشجع المنشآت على التركز وأسباب اختيار نوع خاص من الصناعات القادرة على الانتقال لموقع محدد في مدينة معينة .

فالمناطق الحضرية تتصف بتركز مختلف النشاطات الاقتصادية فيها وقد تكون بعض المدن متميزة بالتخصص في صناعة معينة كمدينة شفيلد المتخصصة بصناعة الفولاذ في المملكة المتحدة .

والمقصود بالتركز Concentration بالنسبة للاقتصاد الحضري هو تركز الصناعات في منطقة جغرافية أو مدينة معينة ، ويعتبر أحد الأسباب الرئيسية لتركز الصناعة جغرافيا هو وجود اقتصاديات التكتل التي تحقق الوفورات الاقتصادية الخارجية التي ستستفيد منها الصناعة ، ولا يمكن أن تتحقق اقتصاديات التكتل إلا عندما يكون هناك تقارب جغرافي يولد منافع خارجية للمنشآت والصناعات ذات العلاقة ، هذا مع اعتبار أنه ليس لجميع اقتصاديات الكتل وفورات خارجية ، ففي بعض الأحيان تكون بعض الوفورات داخلية وليست خارجية كالتي تحققها المنشأة نتيجة اقتصادياتها الواسعة النطاق في منطقة معينة .

وعلى العموم فإنه لا توجد قاعد ملزمة لتصنيف اقتصاديات التكتل لأن طبيعتها وتأثيراتها تختلف من حجم وموقع مدينة لأخرى إضافة إلى نوع المنشأة، ومع ذلك يمكننا التمييز بين عدد من أنواع المنافع المكتسبة من التكتلات الاقتصادية (مع اختلاف نسبة نفعيتها) والتي تؤخذ بالاعتبار عند اختيار الموقع :

1– الحجم المحتمل للسوق المحلي : فالتركزات الكبيرة للسكان والصناعات تخلق اقتصاديات التسويق ، كما إن زيادة حجم سكان المدينة يؤدي إلى زيادة درجة الاكتفاء الذاتي الذي يزيد من

---

[9] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 33–39

عدد الأسواق المحتمل قيامها فالتوسع في السوق المحلي يعتبر أفضل من التوسع في الأسواق الخارجية للحد من الكلف الناتجة عن النقل والتسويق .

2- السوق المحلي الكبير: الذي يقلل من الكلف الفعلية للإنتاج لأنه يزيد من درجة التخصص كما يزيد من احتمال قيام اقتصاديات الإنتاج الواسع النطاق أيضا (ويعتبر آدم سميث أول من أشار إلى مزايا التخصص) فالمنطقة الحضرية الكبيرة توفر سوقا كافية للسلعة وتضمن إنتاجا أكثر للسلع ، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في السوق المحلية الصغيرة الحجم وبالتالي لا يمكن تحقيق تلك الوفورات إلا إذا وجدت أسواق التصدير الخارجية .

3- وجود حد معين من عدد السكان : إن من أهم الوفورات الاقتصادية الخارجية هو توفير الخدمات العامة المختلفة من قبل القطاع العام الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال وجود حد أدنى من السكان في المنطقة الحضرية ، خاصة ما تعلق من تلك الخدمات العامة بالنقل والمواصلات فالمطارات مثلا وتوفير خطوط رئيسية للقطارات يتطلب وجودها حد أدنى من السكان ، ففي المملكة المتحدة تم ربط المدن التي يزيد عدد سكانها على 250 ألف نسمة فقط بشبكات الطرق الاستراتيجية .

4- إن التركز الجغرافي لنوع معين من الصناعة في موقع معين يشجع على إقامة صناعات تكميلية تقدم العديد من التسهيلات إلى السوق وتساعد في توزيع المنتج النهائي، كما حصل في مدينة كوفينتري حيث كان لتأسيس صناعة السيارات فيها الأثر في انتقال منشآت الصناعات المكملة لصناعة السيارات إليها كما أدى إلى ظهور مشروعات نقل متخصصة ، وكذلك في لندن تم مساعدة المؤسسات المالية الرئيسية من خلال التوسع في الخدمات التكميلية القانونية وخدمات التأمين والتمويل والسيطرة الاستثمارية ، كما صاحب ذلك مساندة الوكالات الحكومية في تدريب العمال وتوفير المعلومات الخاصة بالصناعات الرئيسية في المنطقة .

5- إن التركز الجغرافي للمنشآت المتماثلة يولد نوعا من مصادر العمل الماهر والحرفية كما يؤدي إلى تطوير المصادر الإدارية والتنظيمية سواء المرتبطة مباشرة بالصناعة أو المرتبطة بشكل غير مباشر أيضا مثل الإداريين والمحاسبين .. الخ ، كما أن تركز رجال الأعمال في منطقة واحدة يسهل عملية الاتصال فيما بينهم ويمكنهم من القيام إجراء العمليات الإدارية بكفاءة أكبر وتعزز الثقة والمعرفة الشخصية المباشرة وتبادل الأفكار فيما بينهم .

6- إن التركزات الحضرية توفر بيئة جيدة من الخدمات الترفيهية والاجتماعية والتعليمية وتعتبر عامل جذب للإدارات الجيدة إليها عن طريق توفير وسائل الراحة فيها والرواتب العالية .

7- إن من أهم العوامل الديناميكية لاقتصاديات التكتل التي تتولد من خلال التركز الجغرافي للصناعة هو عامل الابتكار، وقد بين اوكبرن Ogburn ودنكن Duncan 1964 أن أكثر من نصف الابتكارات المسجلة في الولايات المتحدة وهي 600 ابتكارا بين عامي 1900 و 1935 تحققت في المدن التي يتجاوز عدد سكانها 300 ألف نسمة .

فهناك ارتباط كبير بين الابتكارات والتركز، فوجود عدد كبير من المنشآت التي تنتج سلعا متشابهة في المدينة يحفز ويشجع على المنافسة وابتكار طرق جديدة في الإنتاج ويعمق مفهوم سياسة التمييز بين السلع وذلك من خلال تبادل وتجاذب المعلومات بين مصنعي السلع والمجهزين والموزعين والمستهلكين ويلعب دورا هاما في ذلك وسائل الاتصال عموما التي تعمل على نشر أخبار الابتكارات الجديدة ليتم اعتمادها من قبل جميع المنشآت في المنطقة . [10]

الفصل الثاني – النظرية البسيطة للموقع فيما بين المناطق الحضرية

إن معظم الناس يحاولون اختيار الموقع الذي يحقق أو يزيد من رفاهيتهم بمرور الزمن، فالمنشآت تفضل المواقع التي تؤمن لها أعلى ربح وتفي بأغراضها التجارية، وبالرغم من أن المناطق الحضرية تشمل فئتي العمال وأرباب العمل إلا أن اتخاذ القرار بشأن موقع العمل يهم أرباب العمل بشكر أكبر لسببين رئيسين : 1- تقديرهم للأرباح المحتملة في مناطق حضرية معينة ولأنه في حالة الخسارة تكون خسارة أرباب العمل أكبر من العمال الذين يهتمون بمعرفة الأحوال المعيشية وكلفها والأجور 2- أن التقدم التقني يؤثر ويعدل في ما تفضله المنشآت وليس ما يفضله العاملون .

أولا – العوامل المؤثرة في تحديد الموقع الأمثل (Optimal Location) بالنسبة للمنشآت :

بالإضافة إلى دراسة النمط المكاني للطلب على المنتجات نجد أن أي رب عمل يهتم بثلاثة أنواع من الكلف عند تحديده للموقع الأمثل لعمله وهي :

---

[10] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 40-45

– كلفة الحصول على المواد الخام الداخلة في عملية الإنتاج وكلف نقلها إلى الموقع المختار .
– الكلف الفعلية لعمليات الإنتاج Processing Costs التي تتضمن كلف العمل والخدمات المحلية
– كلف التسويق والتوزيع لإيصال المنتج النهائي إلى المستهلك Final Product Cost .
وتكون أبسط حالات اختيار الموقع عندما يباع المنتج بنفس السعر تماما بغض النظر عن مكان صناعته مع اختلاف كلفة إنتاجه من مدينة إلى أخرى ، وبالتالي هناك موقعا واحدا تكون فيه مجموع كلف الإنتاج منخفضة إلى الحد الأدنى ، وبالتالي فإن صاحب أي مشروع يعمل وفقا لمبدأ تعظيم الأرباح سوف يختار ذلك الموقع .
ولكن إذا كان الدافع ليس تعظيم الربح وإنما تعظيم الإيرادات فيكون عندئذ الوضع مختلف ولبيان ذلك نعود إلى منحني حيز الكلفة Space Cost Curve الذي يختلف بمفهومه عن المفهوم التقليدي لمنحني الكلفة الذي يعتبر أن كلف الإنتاج تتغير بتغير كمية المنتج بينما يعتبر مفهوم حيز الكلفة أن التكاليف الإنتاج تتغاير من موقع لآخر مع افتراض ثبات كمية الإنتاج ، وبصورة عامة فإن هنا نوعين من كلف الإنتاج (الكلف الأساسية وهي مستقلة عن الموقع، وكلفة الموقع وهو النوع الذي نركز اهتمامنا عليه لأنها تحدد الموقع الأقل كلفة ، ففي حالة وجود مدينة واحدة تكون كلفتها منخفضة إلى حدودها الدنيا وأن المنتج سيباع بنفس السعر في كل مكان فالمنشأة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح ستختار تلك المدينة، أما إذا كانت المنشأة تهدف إلى تعظيم الإيرادات فيمكن اختيار مدينة أخرى يكون الإيراد فيها أعلى من المدينة الأولى وفق ظروف العرض والطلب .

إن التحليل السابق تحليل مبسط وعند النظر إلى فرضياته نجدها كالتالي :
1– استند التحليل على بعدين واعتبر الاقتصاد المكاني كسلسلة من مدن واقعة على خط مستقيم وهذا غير معقول لأن الاقتصاد المكاني له بعد ثالث .
2– افتراض ثبات المنتج وهذا لا يحدث في معظم الصناعات ,
3– قد لا يكون هناك موقع وحيد يتسم بأقل كلفة ممكنة بل وجود عدد من المواقع أو المدن التي تحقق ذلك عن طريق تقديم تسهيلات خدمية متماثلة أو تستعمل طرائق متعددة في طرق الإنتاج بكلف متشابهة في الانخفاض فقد يتوفر عرض وفير من العمالة الماهرة في مدينة ما والذي يمكن دمج كلفته مع كلفة المواد الأولية المرتفعة الثمن ، بينما تتميز مدينة ثانية بحجم أقل من العمالة الماهرة لكن تتوفر فيها

طرق نقل رخيصة في خفض كلف نقل المواد الأولية وتوزيعها ، وهنا نجد منحني حيز الكلفة على مستوى منخفض لكلا المدينتين .

4- افتراض وجود منشأة واحدة معزولة وبالتالي افتراض استقلالية القرار الخاص بموقع المنشأة عن المنشآت التنافسية الأخرى . [11]

ثانيا – العوامل المؤثرة في تحديد الموقع الأمثل بالنسبة للأسر :

إذا كانت المنشآت تميز بين موقع وآخر بغية تعظيم الأرباح أو الإيرادات أو تقليل الكلف، فإن المنافع المالية وفرص العمل تحتلان المرتبة الأولى ضمن عوامل اختيار الأفراد للمواقع وإن لم يكونا العاملين الوحيدين في التأثير على عملية الاختيار حيث تلعب الروابط المحلية والحضارية دورا هاما أيضا، فغالبا ما يرغب الناس في الانتقال بين المراكز الحضرية في نفس الإقليم وليس إلى أي إقليم آخر من القطر ، ومثل هؤلاء الناس يعيرون اهتماما كبيرا للقيم الاجتماعية والثقافية والبيئية ، ويشابه ذلك أيضا أن سكان المناطق الريفية لا ترغب في دخول حياة المدن حتى ولو كانت هذه المدن واقعة ضمن نطاقها الإقليمي

كما يعير الناس أيضا اهتماما لنوعية وسائل الراحة والخدمات الاجتماعية ومداها في المناطق الحضرية المختلفة فغالبا ما يرغب الناس في العيش في المدينة الكبيرة مثل لندن ولو بدخل منخفض لكنه يسد حاجتهم من متطلبات الخدمات الترفيهية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي فإن الأسر تأخذ عامل الدخل بمفهوم أوسع من مجرد معدل الأجر التقليدي بحيث يؤخذ بالاعتبار مجمل الخدمات المتاحة ضمن المناطق الحضرية ، فيتأثر قرار الموقع مثلا بنوعية التعليم المرغوب للأطفال أو الخدمات الصحية ، خاصة إذا علمنا أن التركزات الحضرية الكبيرة هي التي تتمكن من تقديم مثل هذه الخدمات بسبب المردود الاقتصادي الذي يمكنها من الاستمرار ولأن هذه الخدمات يتطلب وجودها حد أدنى من السكان أو المستهلكين .

الخلاصة :

تتزايد المدن من حيث العدد والحجم فبالنسبة للمنشآت يعتبر ذلك ميزة ايجابية لمواقع التجمع سواء كان مع منشآت مماثلة أو تكميلية ، وأن التركز الجغرافي يسمح بجني منافع التكتل وتحقيق وفورات الحجم

[11] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 45-50

مع تعديلات سريعة تقريبا بين فرص العمل وزيادة السكان ، فبالنسبة للأفراد فإن المدن توفر لهم مجالا واسعا من الخدمات الاجتماعية والترفيهية وتسمح بالتمتع بمستوى أعلى من المعيشة وهناك علاقة واضحة بين جاذبية المدن لكل من الأفراد والمنشآت .

كما أن وجود السوق وتوفير الأيدي العاملة في المناطق الحضرية الكبيرة هو بذاته منفعة للمنشآت مما يجعلها تختار موقعها هناك ، لكن الأفراد أيضا يكسبون دخل أعلى نتيجة حصولهم على مجال أوسع من فرص الاستخدام ومجال أوسع للاختيار بين الوظائف والتطلع نحو دخل أعلى .

وعلى العموم لا يهم إن كان توافر الأيدي العاملة هو الذي يجذب الصناعة أولا أو أن فرص الاستخدام هي التي تجذب العاملين . [12]

الفصل الثالث – نظرية الموقع ضمن المنطقة الحضرية الواحدة والعوامل المؤثرة فيها :

إن المنشآت والأفراد بعد اختيارها لمدينة معينة للتجمع والاستقرار فيها تقوم بنفس الوقت باختيار مواضع حضرية معينة فيها ، ولاشك أن بعض المنشآت يكون اختيارها للموقع مرتبطا بعامل رئيسي ومحدد كالمصانع الاستخراجية إلا أنه في المقابل نجد أن قرارات اختيار الموقع ضمن المدينة أو المنطقة الحضرية الواحدة المتخذة من قبل المنشآت والأفراد التي تمتلك قابلية التحرك والاختيار تخضع لعدة اعتبارات مختلفة مرتبطة بعدد من الأهداف والأولويات .

وعند تحليل أسباب تفضيل موضع محدد ضمن المدينة دون غيره لابد من الإشارة إلى أن ذلك مرتبطا بالافتراضات التي يقوم عليها هذا التحليل ، وعموما تنطلق نظرية الموقع من بعض المؤشرات الهامة المرتبطة ببعض العوامل والمبادئ كأنماط استعمالات الأراضي والأنشطة الحضرية ضمن المدينة ، والإيجار التجاري وغير ذلك من العوامل المؤثرة في قرارات اختيار الموقع ضمن المنطقة الحضرية الواحدة . [13]

---

[12] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 50-52

[13] – د. عادل عبد الغني محبوب / المرجع السابق ص 57-58

أولا – أنماط استعمال الأرض Patterns of Urban Land Use :

تختلف أنماط الموقع جغرافيا داخل المدن اختلافا كبيرا ، وعموما تنقسم المدن إلى ثلاثة مجموعات مختلفة تتكون نتيجة اختلاف أنماط نمو هذه المدن وهي :

- المدن المتحدة المركز
- المدن الشعاعية
- المدن المتعددة المراكز

المدن المتحدة المركز :

وترجع نشأتها إلى بيرجيز Burgess 1925 بحيث تتشكل المدينة على شكل دوائر نظامية من الخارج لاستعمالات مختلفة تشترك في مركز واحد هو منطقة الأعمال المركزية (C.B.D.) التي تتمركز فيها الأعمال الرئيسية من مكاتب وأسواق بيع المفرد في المدينة وتكون على الأغلب في الأجزاء القديمة للمدينة حيث تكون النواة أو الحلقة الأولى فيها ، وتحتوي أيضا على الأبنية السكنية للمشتغلين فيها عادة وهم الجماعات الأكثر فقرا ، وبظهور المناطق الجديدة (الضواحي) تتشكل الحلقات الأخرى التي تحتوي على نوعية أفضل من المساكن للطبقة الوسطى من العمال وإلى مسافة أبعد توجد نوعيات السكن لذوي الدخل المرتفع وهكذا .

وتعتبر منطقة (C.B.D.) منطقة غير مستقرة فكلما توسعت المدينة ونمت كلما ازدادت الكثافة السكانية فيها واكتظت بمساكن الفقراء أكثر وكانت خاضعة لعمليات إعادة البناء وإعادة التأهيل خاصة في حالة عدم وجود نظام ملائم للنقل ووسائل الاتصال الجيدة ذلك أن الفعاليات يجب أن تكون قريبة من بعضها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية القصوى ، وحتى بعدما تحسنت عملية التنقل والاتصالات في القرن العشرين بقيت هذه المناطق على حالها حيث تعتبر المنطقة ضرورة اجتماعية واقتصادية تتوجه نحوها كل الفعاليات ، كما يعتبر مركز المدينة كخلايا الدماغ بالنسبة للعاصمة نتيجة الأدوار المتعددة والمعقدة التي يقوم بها كمجتمع قائم بذاته ومركز اجتماعي واقتصادي معا .

وبنفس الوقت نجد أن بعض الجماعات التي تعيش في منطقة الأعمال المركزية تنتقل إلى الحلقة التالية وبمرور الزمن نجد أن الأراضي والمساكن تنتقل نتيجة نمو المدينة من الجماعات الأعلى دخلا إلى الأقل دخلا وهو ما يعرف بالترشيح

المدن الشعاعية :

لقد درس بابكوك عام 1932 تأثير محاور طرق النقل على الشكل المبسط للمدينة المتحدة المركز حيث تنطلق الطرق الرئيسية بشكل محوري من مركز المدينة وتميل منطقة المركز بالتوسع مع امتداد هذه الطرق بشكل شعاعي ليكون قطاعات شعاعية تشبه شكل البرتقالة بحيث تكون كل قطاع نمط مختلف من أنماط استعمالات الأرض ، وقد اتسع مفهوم هذا النموذج ليشمل كل الفعاليات الحضرية وفيما يتعلق بالمنشآت والأفراد فقد تتجمع المنشآت مع بعضها من أجل الحصول على الوفورات الناتجة عن اقتصاديات التكتل، أما فئات الدخل المرتفع فأنها تختار المواقع الأفضل بالنسبة لطرق النقل الشعاعية، كما تقوم المحددات العمرانية بتوزيع أمثل للمناطق الترفيهية على القطاعات الأخرى .

المدن المتعددة المراكز

وهي المدن التي تحتوي على عدد من المراكز المنفصلة مع احتمال هيمنة أحد هذه المراكز على بقية المراكز الأخرى ونجد العديد من المدن الكبرى هي من هذا الطراز خاصة التي نمت نتيجة لتوسع عدة قرى صغيرة اندمجت مع بعضها كالتجمعات الحضرية الرئيسية في المملكة المتحدة .

إن هذه النماذج لا تشرح جميع الأنماط الحضرية في تشكيل المدن وإنما هناك أشكالا أخرى كالمدن الشريطية والمدن الحدائقية وغيرها والتي يكون للعوامل الطبوغرافية والبيئية أو التدخلات الحكومية وسياساتها التنموية أو غيرها من العوامل التي يكون لها الأثر الكبير في تحديد الأنماط الحضرية لكل مدينة من المدن على امتداد المناطق الحضرية في العالم .

ثانيا – الإيجار كعامل مؤثر على الموقع ضمن المنطقة الحضرية :

يتميز مركز المدينة الحضرية على الدوام بالإيجار المرتفع مقارنة مع المناطق في كلما اتجهنا إلى أطراف المدينة ، وعند النظر إلى منحنيات سقف الإيجار نجد اختلاف تأثير الإيجار التجاري على كل من المنشآت والأفراد ، بحيث تمثل تلك المنحنيات بالنسبة للمنشآت الحد الأقصى للإيجار التجاري الذي يمكن دفعه في المواقع المختلفة مع استمرار المنشأة في الحصول على أرباحها الاعتيادية ، أما بالنسبة للأسر فيمثل الحد الأقصى للإيجار الذي تدفعه في سبيل الحصول على نوع معين من المساكن في المواقع المختلفة .

ولابد من الإشارة إلى أن الإيجار التجاري يتكون من عنصرين هما العوائد التحويلية التي تمثل تكلفة الفرصة لتبين الحد الأقصى الذي يستطيع كسبه المالك إذا حول الأرض إلى استخدام آخر، والعنصر

الثاني هو الريع الاقتصادي الذي يمثل الإضافة التي يمكن الحصول عليها فوق العوائد التحويلية استنادا إلى عنصر ندرة الأرض ونتيجة التنافس للحصول عليها (وهو ما يعرف بالخلو أو الفروغ) ويكون الريع الاقتصادي مرتفعا ويشكل نسبة متزايدة من إجمالي الإيجار كلما اقتربنا من المنطقة المركزية إضافة إلى أنه كلما زاد حجم الطلب على مواضع في منطقة المركز كلما كان هناك ارتفاعات هائلة في الإيجار التجاري ، بينما يكون ارتفاع الطلب سببا في ارتفاع ضئيل فقط في الريع الاقتصادي في المناطق البعيدة عن مركز المدينة أو الضواحي ذلك أن عامل ندرة الأرض هناك منخفض نسبيا بالمقارنة مع منطقة مركز المدينة .

كما يتميز الإيجار المرتفع للأرض في مركز المدينة الحضرية بسمات أخرى مهمة أيضا، فالأرض عنصرا هاما في عملية الإنتاج وبالتالي فإن المنشآت التي يتطلب نشاطها مساحات أراضي كبيرة غالبا ما تجد موقعا لها في ضواحي المدينة يكون مقبولا لها اقتصاديا متخلية عن المركز نتيجة الارتفاع الكبير في قيمة إيجار الأرض في المركز مقابل المساحة الكبيرة من الأرض في أطراف المدينة ، بينما نجد المنشآت التي لا تحتاج إلى مساحة كبيرة من الأرض تختار موقع لها في منطقة المركز بحيث تقايض الإيجار المرتفع مقابل العوائد المتحصلة نتيجة وجودها ضمن مركز المدينة .

ثالثا – بعض المبادئ الأساسية للموقع – المنشأة :

إن سبب عدم وجود نظرية عامة منطقية عن الموقع الحضري الأمثل ينطلق من الطبيعة الديناميكية للاقتصاد الحضاري، فالمدينة تتغير باستمرار وتتبدل مظاهرها بشكل دائم، وذلك بالإضافة إلى ما رأيناه سابقا من أن قرارات رجل الأعمال عند اختياره للموقع الأمثل كانت تتأثر بإمكانيات اقتصاديات التكتل والوفورات الخارجية المترتبة عليها ، ومع وذلك هناك مبادئ معينة وعوامل إضافية مهمة ضمن المنطقة الحضرية تساعد في ذلك ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية :

أ– توافر النقل : حيث يتأثر قرار الموقع بشكل كبير بتوفر وسائل النقل ونوعيته في المدينة خاصة مواقع الاستعمالات الصناعية وذلك لتأمين مدخلات عملية الإنتاج دون انقطاع من مواد أولية وعمال وغيرها وحركة المنتجات بحرية وتأمين وصولها إلى الأسواق وبالنسبة لتجار المفرد يجب توفير نظام نقل يؤمن وصول المستهلكين إلى محلاتهم ومخازنهم .

وتعتبر تكاليف النقل متغايرة بين المواضع ولكنها ليست نفسها بالنسبة لجميع المنشآت فهناك منشآت أكفا من منشآت أخرى وبالتالي تكون تكاليف الإنتاج بالنسبة لها أقل فيما يتعلق بكلفة النقل، وكلما ازدادت

أهمية تكاليف النقل في علاقتها بمجموع سعر البيع كلما تزداد درجة الانتشار المكاني للمنشآت المتنافسة في المدينة .

ب – اعتماد متبادل للقرارات : ويتمثل ذلك في اشتراك العديد من المنشآت على اتخاذ الموقع نفسه وما يترتب عليه من احتمال وجود اقتصاديات للتكتل في المدينة الأمر الذي يشكل عنصر جذب لمنشآت أخرى إلى هذه المدينة .

ج – التنافس على عناصر الإنتاج : إن اختلاف تكاليف أجور العمل ضمن المنطقة الحضرية الواحدة يكون أقل نسبيا من اختلافه بين المدن والأقاليم وذلك ناتج عن عدم القدرة النسبية لانتقال العمل جغرافيا فيما بين المناطق، لكن انتقال العمال يتصف بحرية أكبر فيما بين الأعمال المتماثلة ضمن المنطقة نفسها ويرتبط ذلك الانتقال بشكل كبير بمعدل تفاوت الأجور في أية حرفة ضمن المنطقة الحضرية الواحدة (والتي تكون متساوية أو تميل إلى المساواة في اغلب الأحيان) .

د – انتشار سكان المدينة : إن من النادر ما يكون هذا الانتشار متساويا بل إنه يكون على الأغلب على شكل تجمعات وما يترتب عليه وجود عدة أسواق ثانوية وفي مثل هذه الحالات تعمل القوى الاقتصادية على تشجيع اختيار موقع عند أكبر سوق ثانوي، وبالتالي فإن التوزيع المكاني غير المتساوي للسكان يكون حافزا للمنشآت للتركز في المراكز المختلفة الحجم بدلا من أن تكون موزعة بشكل متساوي على أرجاء المدينة .

وقد لخص ميلفن كرينهن كيفية عمل القوى الاقتصادية التي تؤثر على درجة التركز المكاني لأية صناعة في المدينة أو المركز الحضري بما يلي :

1- حساسية الزبائن للأسعار

2- كلفة النقل بالنسبة للأسعار النهائية للبيع

3- معرفة المنشأة بتصرفات وقرارات المنافسين

4- كثافة السكان في المنطقة الحضرية

5- الدرجة الممكنة في التمايز بين السعار

6- قابلية التغيير في التكاليف بالنسبة للإنتاج . [14]

[14] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 58-72

وقد قدم لهذه النظرية الجغرافي الألماني كريستالر عام 1937 حيث تعتبر هذه النظرية كأحد مفاهيم تحليل مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها وفقا لحجومها ووظائفها والنظر إلى المدينة على أنها تشكل مركزا لتقديم السلع والخدمات للمناطق التي تحيط بها، كما تعنى النظرية بتحليل العلاقات فيما بين المراكز الاستيطانية وظهيرها من خلال دراسة العلاقة بين المدينة وإقليمها من جهة والعلاقة فيما بين المدن في الإقليم الواحد من جهة أخرى وذلك انطلاقا من الوظيفة الأساسية التي تقدمها المدن لبعضها ومناطق تأثيرها وأنه يجب أن تكون المدينة موقعا مركزيا بالنسبة لإقليمها بحيث يحقق لها ذلك الموقع الفائدة القصوى والمتبادلة فيما بينها .

وقد أصبحت نظرية الأماكن المركزية من أهم النظريات في تحليل أو بناء التركيب المكاني للإقليم وصارت آلية هذه النظرية تركز على الكيفية التي يتم من خلالها توقيع الأنشطة الاقتصادية الأساسية (خاصة الصناعية) من اجل اختيار أفضل المواقع ضمن المنطقة الحضرية التي تحقق الجدوى الاقتصادية لتوقيع النشاط الأساسي من جهة وتوفر للمجتمع الإقليمي السهولة والانتفاع الاقتصادي من إنتاج وتوزيع السلع والخدمات في تلك المنطقة من جهة أخرى .

بل تعدى تطوير نظرية الأماكن المركزية مرحلة تحديد مواقع الأنشطة الاقتصادية إلى تحديد المسافة الفاصلة بين كل نشاط وأخر في الإقليم وصولا إلى تحديد المسافة الفاصلة بين كل فرع من الفروع الصناعية والمركز العام لهذه الصناعة وبين الفروع نفسها أيضا من أجل تأمين سهولة وصول السلع والخدمات وتحقيق النفع الاقتصادي من إنتاجها، وذلك عن طريق وضع معايير خاصة في تصنيف المسافة بين مواقع الأنشطة الاقتصادية ومراكز توقيعها مشتركة بذلك مع النظريات الاقتصادية الأخرى التي ترى بأن أي نوع من النشاط الاقتصادي المكاني لابد أن يرتبط بحجم السكان في تلك الأماكن كونهم المنتجين والمستهلكين في نفس الوقت .

وبالتالي فإن نظرية الأماكن المركزية أخذت بالاعتبار الجوانب الاجتماعية من خلال النظر إلى السكان على أنهم الغاية والوسيلة في تحديد وتوقيع الأنشطة الاقتصادية على اعتبارهم هم السوق الاقتصادية لتصريف السلع والخدمات وذلك انطلاقا من أن توزيع المستوطنات البشرية وحجوم السكان فيها مرتبطا بالوظائف التي تؤديها المواقع المركزية للاستيطان وتوزيعاتها وتباعدها وبالتالي علاقاتها مع بعضها ومناطق تأثيرها وتصنيفها على أنها بمرتبة وظيفية أدنى أو أعلى .

أولا – محددات نظرية الأماكن المركزية

مما تقدم نستطيع القول بأن هناك محددين أساسيين تعمل من خلالهما النظرية في تفسير العلاقة بين المناطق الحضرية كأماكن مركزية تقدم السلع والخدمات إلى سكان المدن نفسها من جهة وبين ظهيرها من جهة أخرى وهما:

المحدد الأول : الحجم الحدي للسكان Threshold Population

ويقصد به الحد الأدنى من السكان الذي يقوم بطلب السلع والخدمات من الأنشطة الأساسية ويشكل حجم هذه الطلب وسيلة لإنجاح تلك المشاريع وبالتالي إذا كان حجم السكان أقل من الحد الأدنى يترتب عليه كساد البضائع وفشلها اقتصاديا ، فمثلا يتم توزيع الخدمات الصحية وعناصرها بناء على وجود حجم معين من السكان الذي يعتبر محددا هاما في وجود تلك الخدمات ، ولذلك نجد أن الخدمات والمشاريع الصناعية تتنوع كثيرا في المدن الكبرى ذات الحجم الواسع من السكان بينما تكون محدودة التنوع في المستوطنات الصغيرة .

المحدد الثاني : مدى السوق The market Range

إن مدى انتشار أي نوع من الخدمات أو السلع ينطلق من حاجة الإنسان إلى هذه الخدمة أو السلعة المصنعة وبالتالي تحدد المسافة التي يمكن للمواطن قطعها لإشباع تلك الحاجة وأنه إذا زادت المسافة عن الحد المعقول انتفت تلك الحاجة ، وعموما ترتبط تلك المسافة بعاملين هما الوقت والكلفة :

1– عامل الوقت : إن العلاقة بين المسافة والوقت طردية دائما وبالتالي يتحدد استعداد المستهلك لقطع أي مسافة للوصول إلى الخدمة أو السلعة عن طريق مقارنته بين الوقت والجهد الذي يتكبده في سبيل ذلك ومدى حاجته لتلك الخدمة أو السلعة ، ومن هنا أصبح تحديد المواقع المكانية للأنشطة الاقتصادية والخدمية يشكل الوظيفة الأساسية لنظرية الأماكن المركزية التي تطورت إلى دراسة محددات اختيار الموقع الأفضل الذي يوفر سهولة الحصول على المنافع والخدمات بما يحقق الجدوى والنفع للمشاريع والأنشطة الاقتصادية .

2– عامل الكلفة : ويقصد بها هنا كلفة الانتقال التي يدفعها أو يتوقع دفعها من قبل المستهلك للوصول إلى موقع الخدمة أو السلعة المطلوبة، ولاشك في أنه كلما كانت تلك الكلفة اقل كلما ازداد حجم الطلب على الخدمة أو السلعة والعكس صحيح ، الأمر الذي يلعب دورا هاما في تحليل حركة الانتقال نحو المراكز التجارية والأسواق .

ومن خلال ما تقدم نجد أن عاملي حجم السكان والبعد عن السوق من المحددات الأساسية في مركزية المدينة كمكان لتقديم السلع والخدمات بما يخدم مجتمع المدينة وظهيرها معا ، وبالتالي فإن التوزيع المكاني للمستوطنات البشرية له علاقة مباشرة بتقديم الوظائف الاقتصادية وتحديد المسافات الفاصلة بين كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي والمركز العام للمدينة من جهة وبين كل مركز فرعي وآخر من جهة أخرى ، وذلك بما يحقق أفضل تركز للصناعات والأنشطة في المنطقة الحضرية .

ثانيا – المجال الإقليمي لعمل نظرية الأماكن المركزية :

يلعب عامل المنافسة دور كبير في زيادة فعالية نظرية الأماكن المركزية وآليتها في توصيل السلع والخدمات إلى سكان المنطقة الحضرية وظهيرها لأن النشاطات الأساسية والخدمات تنتشر على عموم مساحة المنطقة الحضرية بشكل منتظم ، وقد وجد أن توزيع نطاقات المراكز الخدمية يجب أن يكون موزعا إلى مجموعة من المجالات السداسية الشكل بحيث يمثل كل منها دائرة مركز من المراكز التي تقدم الخدمات بحيث تحقق غطاءا تاما لمنطقة الحضرية من خلال الوظائف التي تؤديها المراكز الخدمية وبذلك يكون هناك أكثر من مركز معين للحصول على السلع والخدمات أمام الناس ويتوقف اختيارهم فيما بين المراكز على نوع الخدمة المطلوبة وتأثير عاملي المسافة والوقت في اختيارهم .

وقد حدد كريستالر سبع مستويات من المواقع المركزية تبدأ بالقرية الصغيرة وتنتهي بالمدينة الكبيرة كما رأى إعداد تسلسل هرمي المراكز الخدمية وصولا للدوائر الكبرى للمركز الأساسي والمراكز المحيطة به من خلال سعتها ونشاطها كما في الشكل التالي :

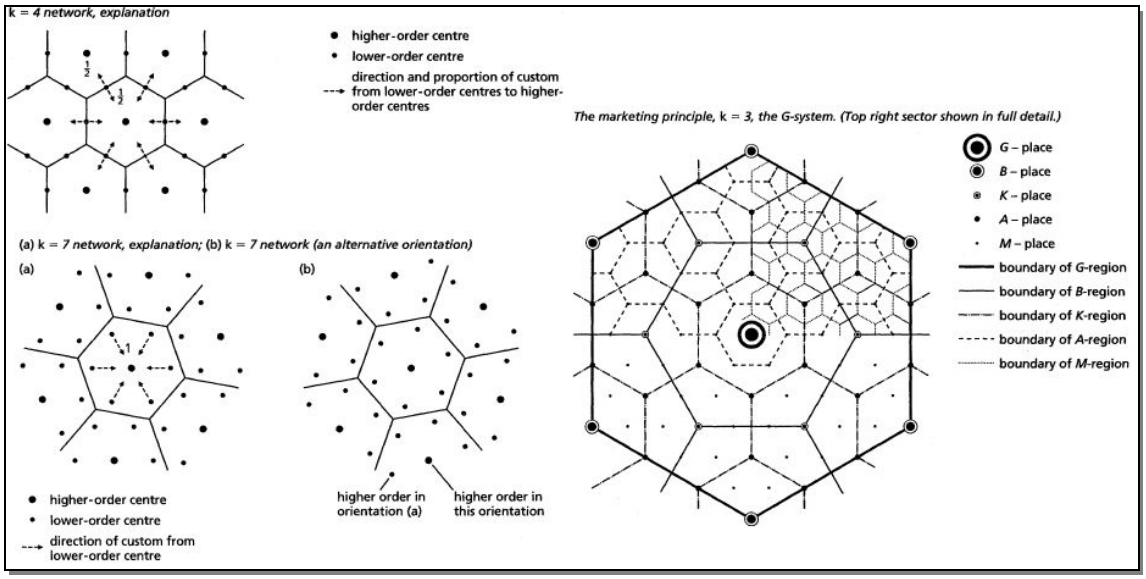

ثالثا – أهمية نظرية الأماكن المركزية :

على الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها نظرية الأماكن المركزية لكريستالر إلا أن دورها في مجال التخطيط والاقتصاد الحضري والإقليمي يبرز في عدة نواحي منها :

أولا : تعتبر أداة لمعرفة عناصر التركيب الإقليمي وتحديد هيكلية المناطق الحضرية من خلال تحديد مواقع المراكز القائمة ضمن المنطقة الحضرية وتحديد أحجام السكان فيها وأنواع الخدمات التي تقدمها هذه المراكز وبالتالي توضيح الهيكل الإقليمي العام وتحديد العلاقات القائمة بين عناصره المذكورة .

ثانيا : تشكل آلية النظرية وسيلة ناجحة في تحديد التصور المستقبلي للتركيب المكاني للمنطقة الحضرية بشكل يحقق التوازن بين جميع العناصر المؤلفة لذلك التركيب وذلك من خلال :

1- عدم حدوث هدر في عناصر التركيب المكاني عن طريق تجنب التكرار للخدمات المتشابهة والتوزيع الأمثل للمنافع الاجتماعية التي تتولد عن النشاطات المستقبلية .

2- تحديد المواقع المكانية الأفضل للأنشطة الاقتصادية التي تحقق سهولة الحصول على الخدمات والسلع وسهولة الوصول إليها من خلال تنظيم مدى الرحلات إلى السوق وتحديد المسافات الفاصلة بين المراكز وتقليل تكاليف الانتقال إليها .

3- توفير أفضل السبل في كيفية استغلال الإمكانيات المادية والبشرية في إدارة واستثمار الثروات الطبيعية في المنطقة الحضرية .

ثالثا : تعتبر النظرية وسيلة جيدة في تحقيق الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية والوظائف الأساسية التي تحقق النفع الاقتصادي لمجتمع المنطقة الحضرية وذلك من خلال التركيز على معيار أن أي نوع من النشاطات الاقتصادية لابد أن ترتبط بالسكان كمنتجين ومستهلكين بنفس الوقت إضافة إلى استخدام أساليب تحديد نطاقات وأساليب الجاذبية المكانية للأنشطة الاقتصادية خاصة الصناعية منها . [15]

---

[15] – د – محمد جاسم شعبان العاني _ التخطيط الإقليمي / مبادئ وأسس – نظريات وأساليب 301-315

يمكن تعريف أقطاب النمو على أنها مواقع تنبثق منها قوى الطرد المركزية وتندفع إليها قوى الجذب المركزية فيصبح كل موقع مركز طرد وجذب بنفس الوقت ولكن بدرجات مختلفة ، ويستمر ذلك فتبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام .[16]

وقد تشكلت فكرة أقطاب النمو أولا عند الاقتصادي الفرنسي F.Perroux بيرو عام 1950 عندما اقترح ما يعرف بالحيز الاقتصادي المجرد والذي قسمه إلى ثلاثة إشكال هي :

- الحيز الاقتصادي الذي تجسده مجموعة من العلاقات بين الممولين والمشترين
- حيز مجال قوى المشروع ويقصد به مجال تأثير المشروع من ناحية قوى الجذب التي تجذب المواد والعوامل الإنتاجية للمشروع وكذلك قوى الطرد التي تطرد الأنشطة للمناطق المجاورة أو التي تمنع من تطور المشروع .
- الحيز المتجانس ويعني علاقة التكاليف والمسافة أو النقل للمشروع مع مشاريع أخرى منافسة له من حيث الأسعار (فإذا تساوت كلفة الإنتاج والنقل للأسواق بين مشروعين فهذا يعني أنهما يقعان ضمن حيز اقتصادي متجانس) .

من هنا قام بيرو بتطوير حيز مجال القوى عندما لاحظ أن النمو لا يظهر بمكان واحد ولا بوقت واحد فقط بل يظهر من نقاط أو أقطاب بكثافات مختلفة تعمل على نشر وتسريب التنمية فيما بينها، إلا أنه اعتبر القطب هو مشروعا اقتصاديا وبالتحديد صناعيا وذلك دون النظر إل عامل المكان الجغرافي وذلك نتيجة اعتماد بيرو بتطويره لفكرة قطب التنمية على المفاهيم الاقتصادية لـــ شومبيتر الذي يرى بأن زيادة حجم المشروع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مدخلاته مما يولد طلبا على مخرجات مشاريع اقتصادية متعددة وبالتالي دفع القوى الإنتاجية لتلك المشاريع إلى زيادة وتجديد إنتاجها لتلبية طلب ذلك المشروع الذي زاد حجمه وتنوعت مدخلاته، فتعمل القدرة التجديدية للمشاريع الأخرى على خلق حركة واسعة من التبادل والتكامل فيما بينها .

وقد وصف بيرو مثل تلك المشاريع على أنها صناعية تبعث على تطوير الأقاليم وتطوير صناعة وسائل ومواد الاستهلاك ، ويلاحظ أن بيرو قد ركز في نظريته هذه على علاقة قطب تنموي مع الأقطاب الأخرى وأغفل عامل الحيز الجغرافي للقطب على الرغم من أن أي مستوى من التنمية يحتاج إلى حيز جغرافي تمارس فيه تلك التنمية حيث يكون هناك علاقة تأثير متبادل بين عملية التنمية والحيز المكاني التي تؤثر تلك التنمية بتركيبته الاقتصادية والاجتماعية أيضا .

---

[16]– د. هوشيار معروف _ تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري ص 83

من أجل ذلك تطورت نظرية أقطاب النمو عن طريق ميردال وهرشمات وغيرهم ممن ركزوا على الجانب الجغرافي للتنمية حتى صار للنظرية توجهات مكانية تعكس إمكانية تطبيقها على صعيد التخطيط المكاني .

أولا – ميردال وتطور نظرية أقطاب النمو :

لقد انطلق ميردال في تطويره للنظرية من نقطة الحيز الجغرافي التي أغفلها بيرو مما نتج عنه إهمال الآثار المتبادلة بين القطب التنموي وعناصر الحيز الجغرافي ، فأكد ميردال على أن التنمية لا يمكن أن تظهر في كل مكان بل من نقاط أو مراكز محددة وهي المدن التي حتما سيحصل فيها تركز تنموي يؤدي إلى ما اسماه بالتراكم النسبي الذي يصوره الشكل التالي :

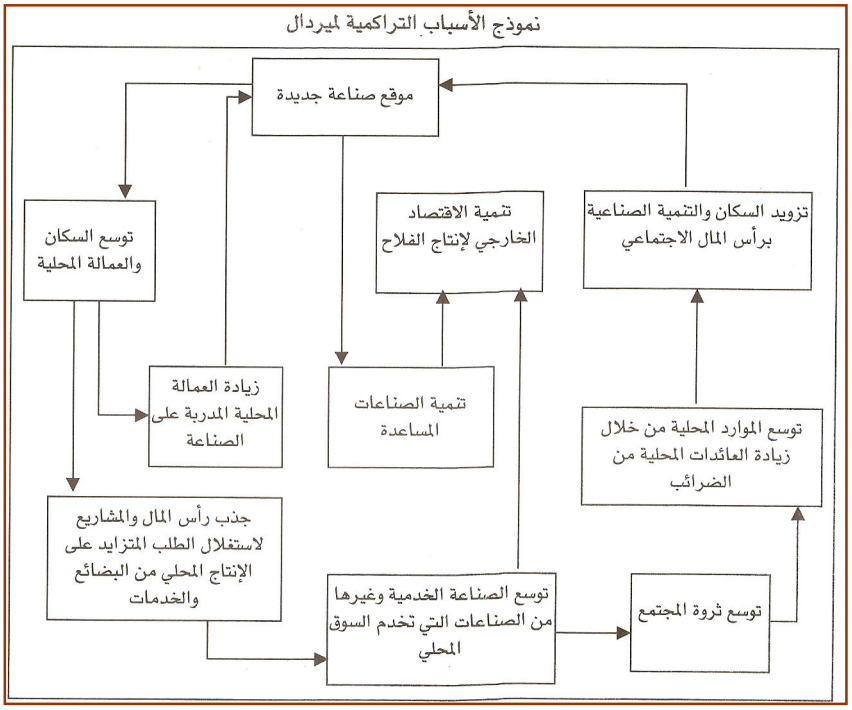

حيث يكون التوسع في المدن نتيجة للتوسع التراكمي للاقتصاد الخارجي وهو الذي يعبر عنه في دراسات التنمية (كل حدث خارجي يقلل من التكاليف في المشروع أو الوفورات الخارجية) يقابله مكانيا بأن يكون التركز التنموي في المناطق الحضرية على حساب المناطق الأخرى وذلك بدافع ما أسماه مردال العوامل العكسية وعوامل الآثار الانتشارية .

حيث تلعب العوامل العكسية (وهي مؤشر سلبي) على نمو الأقاليم المزدهرة على حساب الأقاليم الأقل ازدهارا نتيجة هجرة الأيدي العاملة والمشاريع الاقتصادية ورأس المال من الثانية إلى الأولى مما يؤثر على العملية الإنتاجية في الأقاليم الفقيرة وعلى التركيب المهني لسكانها ، وبنفس الوقت يظهر المركز الحضري الأول متخما بالتركز الصناعي والسكاني وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة ونفقاتها ومشاكل

الاستيطان الحضري المتمثلة في نقص الأراضي الحضرية ومشاكل الازدحام المروري والسكن المكتظ فتدفع هذه العوامل مجتمعة على ظهور تسربات اقتصادية واجتماعية إلى المناطق المجاورة .

أما أثر العوامل الانتشارية فتظهر عندما تؤثر الأقاليم النامية أو المزدهرة في الأقاليم الأخرى الأقل ازدهارا فتكون آثارها إيجابية وتتمثل في زيادة الطلب على السلع والخدمات وزيادة الاستثمارات فيها ويحصل هذا الأمر عادة في المناطق التي توجد حول المراكز الرئيسية في التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية في تلك الدول حيث يزداد الدخل فيها والاستثمار المحفز الذي تسرب بعضه إلى المناطق المجاورة ، وتكون الآثار الانتشارية قوية كلما كان مستوى التنمية الاقتصادية قويا ولذلك نجد في الدول النامية تكون قوة الانتشار التنموي بين المراكز الحضرية فيها ضعيفا بحكم ضعف التنمية في تلك الدول وبالتالي تظل قوة التراكم النسبي تعمل على زيادة التباين بين المركز والمناطق الأخرى وعلى الأغلب تكون العاصمة هي المركز المتخم وباقي المدن هي الضعيفة، ومن هنا تظهر فاعلية نظرية أقطاب النمو عند مردال في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لقوة عناصر التنمية في الدول المتقدمة . [17]

(ويمكن أن نجد مثال ذلك في إمارة دبي التي تعتبر واحدة من أبرز المدن الجاذبة في منطقة الخليج العربي والتي لا تتعدى مساحتها 3950 كم وما نتج عن العوامل التي أدت إليها عملية التنمية العمرانية الكبيرة التي قامت بها خاصة في الفترة مابين عام 2000 حتى عام 2008 (بدايات آثار الأزمة الاقتصادية العالمية) ، حيث تولد عن تلك العملية التنموية الكبيرة والسريعة أثارا وتداعيات اقتصادية واجتماعية ومشاكل تخطيطية حضرية متنوعة وممتدة التأثير حيث التركز السكاني والتجاري والصناعي وارتفاع مستوى المعيشة فيها وغلاء الأسعار والإيجارات (بكافة أنواعها السكنية والتجارية والصناعية ولكافة الفئات) إلى حدود غير معقولة حيث أصبح عدد كبير من العاملين في دبي يسكنون في الإمارات المجاورة مثل الشارقة 20 كم وعجمان 30 وحتى أم القوين 60 ورأس الخيمة 80 كم ومنطقة العين التابعة لإمارة أبو ظبي 120 كم فبعد أن كانت من المدن الجاذبة للسكان والأنشطة الاقتصادية على مختلف أنواعها أصبحت مركزا تجاريا للتسويق وإدارة الأعمال أكثر منها مدينة للسكن والإقامة وممارسة النشاطات الاجتماعية والترفيهية عموما

---

[17] – د – محمد جاسم شعبان العاني _ التخطيط الإقليمي / مبادئ وأسس – نظريات وأساليب 319–325

الفصل السادس – نظرية حجم المدينة الأمثل

لقد تزايد الاهتمام بنظرية حجم المدينة في وقتنا الحاضر وتم التركيز بهذا الصدد على أمرين اثنين هما تعريف الحجم الأمثل أو المفضل للمدينة Optimal City Size ومعايير تمييز الحجم الأمثل والتوازن الهيكلي الاقتصادي ، بالإضافة إلى توزيع المدن حسب حجومها أو التسلسل الهرمي لتوزيع المدن .

أولا – الحجم الأمثل للمدينة The Optimum City Size

لقد ازداد عبر الأزمان عدد المدن وحجمها نتيجة الهجرة المستمرة للسكان من الأرياف إلى المناطق الحضرية وقد رافق ذلك استمرار عملية التحضر وتطور الأفكار المتعلقة بالتنمية العمرانية عموما ومن بينها موضوع الحجم الأمثل للمدينة ، فقد اعتبر أفلاطون أن حجم سكان المدينة الإغريقية يجب ألا يتجاوز ما تستوعبه الساحة العامة أو الأجورا بحيث يستطع جميع السكان سماع الخطيب فيها فقدر عدد السكان بحوالي 50 ألف مواطنا (مع استثنائه لعدد العبيد) ومع ذلك كان بعض المدن يصل عدد سكانها إلى 100 ألف نتيجة الحاجات العسكرية والاقتصادية آنذاك .

وفي وقتنا الحاضر ركز الاقتصاديون على موضوع الحجم الأمثل للمدينة والعوامل المؤثرة فيه خاصة فيما يتعلق بحاجة السلطات المحلية للمعلومات الخاصة بالحجم الأمثل للسكان والوضع البيئي القائم في المدينة وأهمية ذلك للوصول إلى الحجم الأمثل ، وبالتالي يعتبر عدد السكان الكبير أحد عوامل وجود الكثير من الأنشطة الاقتصادية والفعاليات ضمن المناطق الحضرية كوسائل النقل الحديثة وغيرها من المرافق والخدمات التي لا يتصور وجودها دون وجود حد أدنى من السكان .محبوب/ص 143–145/

ويمكن تعريف الحجم الأمثل للمدينة بأنه (عدد السكان كمؤشر كمي لمستقر حضري يتميز بأقصى كفاءة اقتصادية واجتماعية وثقافية في استخدام الموارد الفعلية والكامنة وبأعلى انتفاع من الوفورات الداخلية والخارجية الصافية وبأدنى تكاليف مباشرة واجتماعية في إطار التوازن المحلي والإقليمي في بلد ما خلال فترة زمنية معينة) .

ومن خلال هذا التعريف نجد أنه يقوم على الأركان التالية :

1– اعتبار عدد السكان كمؤشر كمي أساسي يرتبط ويستكمل بعناصر التمييز الأخرى وبالتالي لا ينحصر تشخيص الحجم الأمثل للمدينة بأي عدد محدد حكما ، إلا أن اقتران عدد معين بعناصر التمييز الأخرى يجعل هذا العدد حدا فاصلا بالنسبة للمدينة المعنية بين مجالين (سابق ولاحق) لا يمثلان وفي أي عدد كان الحجم الأمثل للمدينة .

2- إن العدد المناسب للحجم الأمثل وشروطه مؤشر نسبي يرتبط بالواقع السكاني في المركز الحضري المعني من جانب وبفترة زمنية معينة من جانب آخر، ولا يمكن اعتبار العدد لوحده كحسابات سكانية مجردة ، فما يناسب بلدا ناميا وعالي الكثافة السكانية كالهند لا يلائم بلدا متقدما وخفيف السكان كالسويد، وبهذا التحديد النسبي للحجم الأمثل يمكن بناء المقارنات التحليلية للمدن ووضع السياسات الديموغرافية الملائمة للتوجهات التنموية لمختلف التجمعات السكانية الحضرية .

يعتمد الحجم الأمثل للمدينة على التحليل النمطي (أو المعياري) Normative Analysis والذي يربط التشخيص لحالة معينة بتصور الباحث أو المخطط وما يجب عليه عمله دون النظر لما هو عليه الواقع السائد ، وهنا يفترض تحقيق التوازن النظري المرتبط بالكفاءة القصوى للإنتاج والاستهلاك لتستمر الرفاهة الاقتصادية حيث تحافظ المدينة المعنية على مستوى الحجم الأمثل لسكانها ، كما يجب النظر إلى الكفاءة القصوى والتكاليف الأدنى كوجهين لعملة واحدة بحيث تحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة والكامنة بأدنى التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . [18]

ثانيا – معايير تمييز الحجم الأمثل للمدينة

يمكن اعتماد عدة معايير لتمييز الحجم الأمثل للمدينة ومنها المعايير التالية :

1- توازن العلاقات الهيكلية للاقتصاد الحضري بما يكفل تدفق الموارد والخدمات والدخول والمعلومات عبر مختلف العناصر والقطاعات والوحدات والمواقع ، مع استمرارية عملية التدفق هذه واستدامة تأثيراتها الإيجابية واستقرار معدلات النمو والانتشار التي تعكس مدى الحفاظ على مستوى الحجم الأمثل للسكان .

2- اعتماد على معيار (توازن العلاقات الهيكلية) يمكن استخلاص بعض المعايير الثانوية ومنها :

أ – معيار تناسب الكثافة السكانية وهي

ب – معيار تناسب الدخل المحلي/الكثافة السكانية

ج – معيار تناسب الدخل الحقيقي

د – معيار تناسب الكفاءة الاستثمارية

---

[18] – د- هوشيار معروف / تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري ص 207-208

3- ركز بعض الاقتصاديين ومنهم دنكن Duncan على مدى كفاءة المرافق الخدمية الضرورية للإنتاج والاستهلاك والرفاهية الاجتماعية خاصة خدمات الطاقة الكهربائية وتجهيزها بمستويات كافية لحاجات الأسر والأعمال وبتكاليف متدنية وبأقل خسائر بيئية .

4- يمكن اعتماد معيار التوازن الاقتصادي الجزئي على مستوى المنشأة والأسرة إلي يشترط لتحقيقه تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية ، إضافة إلى معيار التوازن الاقتصادي البيني على مستوى الصناعة والموقع والذي يشترط لتحقيقه أيضا تساوي الإيراد المتوسط مع التكلفة المتوسطة

5- اعتمد بيرجسون Bergson معيار جديد من خلال منحنيات الرفاهية الاقتصادية كمجموعة من الأحكام القيمية واعتبر أن الوصول إلى ما أسماه نقطة النعيم عندها يتحقق الحجم الأمثل للمدينة

6- معيار Hicks الذي يقوم على استطلاع آراء الناس من الأسر والمنشآت فيما إذا يفضلون البقاء في المدينة أو إعادة التوطن وذلك من خلال تحديد المكاسب والخسائر وأنه في حالة التساوي يتحقق الحجم الأمثل للمدينة ، ومن جهة أخرى يمثل الفرق بين الخسائر والأرباح مدى الفائض أو النقص في حجم سكان المدينة .

وعموما يجسد هذا المعيار فكرة تعادل مزايا ومساوئ التحضر عند الحجم الأمثل للسكان حيث تتمثل المزايا من خلال الوفورات المستمدة من التكتلات الصناعية بوحداتها المختلفة وشبكات النقل والاتصالات ومن الأسواق التنافسية الواسعة وما يسهم به كل ذلك من توفير مختلف المنتجات بكميات ونوعيات مختلفة وبأسعار أدنى نسبيا، إضافة إلى توفر القوى العاملة الماهرة والتكنولوجيا والخدمات الحكومية والصحية والتعليمية والثقافية ، أما المساوئ فتتجسد بظواهر التلوث البيئي والضوضاء والازدحام المروري وارتفاع الإيجارات وضيق الوحدات السكنية. [19]

ثالثا – الحجم الأمثل للمدينة والتوازن الاقتصادي الهيكلي :

من الملاحظ في المدن أنه كلما كانت محافظة على التوازن الاقتصادي الهيكلي كانت أقرب إلى الحجم الأمثل للسكان والعكس صحيح إذا كانت تسودها اختلالات هيكلية في اقتصادياتها المحلية وتتمثل هذه الاختلالات في الظواهر المتداخلة التالية :

1- ضعف المساهمة النسبية في النشاطات الاقتصادية الأساسية أو الأكثر تأثيرا في عملية التنمية الاقتصادية ، وبالتالي عدم استقرار معدلات النمو وتراجعها المتزايد .

---

[19] – د- هوشيار معروف المرجع السابق ص 209-217

2- تفاقم المشاكل الحضرية المتمثلة في الضوضاء والزحام والجرائم وتصاعد تكاليف الإقامة والانتقال
3- تشتت الأسواق وتعطيل آليتها وتفشي البطالة المقنعة في النشاطات الخدمية .
4- ضعف الارتباطات الإنتاجية مع المناطق شبه الحضرية والريفية المحيطة وعدم استيعاب الصناعات التحويلية القائمة لمنتجات تلك المناطق وبالتالي تشوه العلاقات الهيكلية واختلال العلاقة بين الإنتاج المباشر والبنيتين التحتية المادية والفوقية (البشرية والمعلوماتية) .

ويعد العامل التأريخي من أهم الأسباب التي أسهمت في تفاقم الاختلال في التوازن الاقتصادي الهيكلي فقد تبين من خلال دراسة دور هذا العامل في كل من البلدان النامية والمتقدمة أن تأثيره على الأولى أشد من تأثيره على الثانية ، ففي البلدان النامية اتجهت الشركات الأجنبية منذ أواخر القرن التاسع نحو العواصم وبعض الموانئ والمراكز التصديرية مما جعل تلك المناطق مراكز حضرية تقليدية استمرت فيما بعد البرامج التنموية في التركيز عليها فتوسعت أكثر فأكثر خاصة بعد تجهيزها المميز بعناصر البنية التحتية والخدمات الأساسية والأسواق النهائية وارتدت إليها مكاسب تنمية المناطق الأخرى .
أما بالنسبة للبلدان المتقدمة فقد وجد في الولايات المتحدة أن غالبية المدن الكبرى التي تطورت في القرن التاسع عشر تتركز في الموانئ الرئيسية للنقل البحري مثل نيويورك وسان فرانسيسكو ، ومن هنا وجد الصناعيون بأن المزايا النسبية لمواقعهم ترتفع من خلال وفورات التكتل وقد لعبت المؤسسات الائتمانية والأسواق المالية دورا خاصا في تعميق تلك المزايا .
ويبدو أن تلك الاختلالات التي حدثت قد زادت من توسع المدن أرضا وسكانا بما يتجاوز الحجم الأمثل مما أدى إلى تفاقم حالات عدم التجانس خاصة من حيث توزيع الدخل الحضري الذي يعاني من التفاوت المتزايد، وهكذا حدث نوع من الدورة التراكمية بين اختلال التوازن والابتعاد عن الحجم الأمثل للمدينة

ولتجاوز هذه الظاهرة وتحقيق التوازن في الهيكل الاقتصادي الحضري وضعت عدة مقترحات منها :
1- ربط التكتلات الصناعية بمواقع التركز التي تحافظ على خاصيتي الوفورات الحضرية العالية والتنويع الإنتاجي الأكبر بالاستناد إلى معايير استعمالات الأراضي التي تحقق التجانس الحضري وبما يحقق أقصى كفاءة وأدنى تكلفة في تخصيص الموارد والسلع والخدمات والإقامة والنقل، بالإضافة إلى التركيز على النشاطات والمواقع الأكثر توافقا مع الشروط البيئية السليمة .
2- ضمان التوافق بين تحفيز الصادرات التحويلية وتكثيف التشابكات القطاعية ضمن الاقتصاديات الحضرية والإقليمية .

3- ربط التوازن الجزئي على مستوى (المنشأة أو الأسرة) مع التوازن البيني على مستوى (الصناعة والموقع) مع التوازن العام على مستوى (المدينة أو الإقليم) من خلال تفاعل الاقتصادات المعنية من الأعلى إلى الأسفل ومن القاعدة إلى الأعلى بحيث تتوافق توجهات الناس والأعمال ما بين اقتصاد أصغر وحدة وحتى الاقتصاد الوطني .

4- التدخل الحكومي عند قصور القطاع الخاص أو فشل آلية السوق في تحقيق التوازن الاقتصادي الهيكلي لتجاوز بعض الاختلالات وتفعيل دور المنافسة السوقية في هذا المجال. هوشيار/224-226

ومن هنا يمكن ملاحظة الدور الإداري والتنظيمي الذي يمكن أن يلعبه القطاع الحكومي بهذا الخصوص

- الإدارة المثلى : إن معظم الدراسات الحديثة المتعلقة بالتخطيط الحضري تهتم بالكفاءة التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتخفيض كلفة حصة الفرد الواحد من الخدمات الحضرية التي تقدمها الحكومة، وقد لوحظ أن كلف هذه الخدمات تنخفض مع بداية توسع المدينة حتى تصل إلى حد تبدأ فيه بالتصاعد مرة أخرى فينتج لدينا منحني الكلفة الذي يأخذ شكل (U) وبتحديد النقطة الدنيا على هذا المنحني يكون من الممكن تحديد الكلفة الأقل وبالتالي الحجم الأمثل للمدينة من الناحية الإدارية التنظيمية .

ولقد استخدم هذا الأسلوب في الكثير من الدراسات في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ويبين الجدول التالي الحجوم السكانية الأكثر كفاءة المستخلصة من هذه الدراسات .

تقديرات الحجم الأمثل للمدن من وجهة النظر الإداري

الدراسة		حجم السكان الأمثل (بالآلاف)
بيكر في	1910	90
لجنة بارنيت لمسح السكان	1938	250-100
لوماكس	1943	150-100
كلارك	1945	200-100
دنكن	1956	1000-500
هرش	1959	100-50
اللجنة الملكية للحكومة المحلية في مدينة لندن الكبرى	1960	250-100
أس في أي أم أي زت SUIMEZ	(1967)	250-30
اللجنة الملكية للحكومة المحلية في إنكلترا	1969	1000-250

ولكن يظهر من هذا الجدول عدم وجود توافق بين نتائج هذه الدراسات وذلك نتيجة للتنوع الكبير في نوع الحكومات المحلية التي تبنت هذه الدراسات التي لم تراع عملية الاختلاف بين الخدمات الحضرية المقدمة في المدن قيد الدراسة فمثلا قد توجه بعض السلطات إنفاقها على النقل العام بشكل كبير ، بينما

تفضل سلطات أخرى تمويل قطاع التربية أو الصحة .. ومن جهة أخرى فإن هذه الدراسات لم تأخذ بالاعتبار التغيرات التي قد تطرأ على مكونات الإنفاق بمرور الزمن ، وبالتالي فإن مثل هذه الدراسات تجعل من المقارنات المباشرة بين التقديرات المختلفة مستحيلة تقريبا، ومن خلال ذلك يمكن تحليل العلاقة بين القطاع الخاص والحجم الأمثل للمدينة كما سيأتي .

- علاقة القطاع الخاص بالحجم الأمثل للمدينة :

إن القليل من الدراسات فقط اهتمت بموضوع تغير الكلف والمنافع الخاصة نتيجة تغير حجم المدينة وإن كان البعض منها أشار إلى أن معدل إنتاجية الفرد تزداد عندما يتوسع حجم المدينة على الأقل بالنسبة للمدن الصغيرة وذلك بسبب اقتصاديات التكتل الممكنة في المناطق الحضرية ، فمن ناحية جانب المنافع نجد أن الأفراد لا يستمدون منافعهم من دخولهم النقدية فقط بل من التسهيلات الواسعة التي تقدمها لهم المدينة أيضا متمثلة بكافة الخدمات العامة والمرافق من وسائل النقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية والترفيهية والتعليمية والصحية ... الخ والتي جميعها تزداد عادة بزيادة حجم التركز الحضري ، ويشير منحني متوسط المنفعة إلى زيادة مطردة أولية في متوسط حصة الفرد من المنافع المتولدة من الزيادة في حجم المدينة ومن ثم يأخذ المنحني الوضع الأفقي ثم يميل إلى الانخفاض ، ولكن يبدو أنه من غير المحتمل أن يكون هناك انخفاض فعلي في حصة الفرد من المنافع بعد أن يصل حجم المدينة إلى أقصى حد له وهذا ما اعتقده براون 1972 حيث رأى عدم وجود انخفاض حتمي في منحني متوسط المنفعة ، هذا من ناحية المنافع أما من ناحية علاقة الكلف بحجم المدينة فالأمر مختلف .

فهناك اتفاق عام على ارتفاع متوسط الكلفة للعيش في المدينة بزيادة حجم المنطقة الحضرية (على الرغم من حدوث انخفاض ابتدائي أحيانا في المدن الصغيرة) وهناك عدة عوامل تؤدي إلى ذلك ومنها أن المدن الكبيرة غالبا ما تتسم برحلات طويلة إلى العمل مع ازدحام مروري شديد خاصة في أوقات الذروة الأمر الذي يترتب عليه كلفا أعلى يتحملها الفرد وبالتالي يسعى إلى تخفيض هذه الكلف عن طريق اختيار سكن قريب من موقع العمل إلا أنه يقابل عادة بالإيجارات العالية وأسعار العقار المرتفعة ومن جانب آخر نرى أنه كلما كانت المدينة كبيرة ازدادت مستويات الضجيج وارتفعت درجات التلوث البيئي التي ينبغي أن يتحملها الفرد أيضا ، وبهذا الخصوص دلت الكثير من الدراسات النفسية مؤخرا على ازدياد الضغوط النفسية بزيادة حجم المدينة وارتفاع معدلات الجريمة وكثرة المصابين بالأمراض العقلية وزيادة عدد المنتحرين خاصة في المراكز الحضرية الكبيرة جدا ، وبالتالي يتبين لنا مما تقدم استخلاص النتيجة التالية وهي أن نوعية البيئة الحضرية تتناسب تناسبا عكسيا مع حجم المدينة . [20]

---

[20] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة ص 145-150

- نقد تحليلي للحجم الأمثل للمدينة :

لقد وجهت إلى نظرية الحجم الأمثل للمدينة انتقادات عديدة منها :

1- أن كل منطقة حضرية وحسب مفهوم التسلسل الهرمي لتوزيع المدن تبقى ضمن مجالها الخاص للوظائف وبالتالي لا تستطيع المدن الأصغر التخلي عن وظائف تتخصص بها المدن الأكبر .

2- إن الحجم الأمثل للمدينة مفهوم استاتيكي في أساسه ، ومع ذلك فإن الحجم الأمثل يتغير مع تغيير تكاليف النقل ومستوى الدخل وتكنولوجيا البناء والتشييد .

3- إن مستوى التكاليف دالة للاستعمال الأمثل للأرض كما هو دالة للنمو الاقتصادي . / هوشيار 235

وقد أثار عالم الاقتصاد ريتشاردسون عام 1972 عددا من الانتقادات النظرية حول هذه الدراسات التي تقوم على تقليل الكلف إلى الحد الأدنى وهي الطريقة التي تفترض ضمنا عدم الاهتمام بمكونات ودرجة خدمات الحكومة المحلية بحجم المدينة .

وفي الواقع نجد أنه عندما تتوسع المنطقة الحضرية يحدث توسع شامل في عدد وأنواع الخدمات التي تقوم بها السلطة المحلية وبالتالي يكون من الصعب جدا تتبع منحني الكلف لمجموعة متجانسة من الخدمات وهو الشرط الذي تتطلبه هذه الطريقة ، ومن جهة أخرى نجد أن الكثير من الخدمات الحكومية لا تنعكس بالكلف الحقيقية لها بل تمثل مدفوعات تحويلية بين جماعات مختلفة من المجتمع .

وربما يكون من أقوى انتقادات هذه الطريقة اعتمادها المفرط على كفاءة القطاع الحكومي في المنطقة الحضرية كمؤشر لحجم المدينة الأمثل، ذلك أن الإنفاق الحكومي المحلي يمثل جزءا يسيرا من إجمالي الإنفاق ضمن أي مجتمع ويكون الجزء الأكبر من الإنفاق عن طريق القطاع الخاص ومع ذلك يستخدم الإنفاق الحكومي كمؤشر تقريبي للكلف الكلية في المجتمعات الحضرية بسبب عدم وجود معلومات كافية حول العلاقة بين الكلف والمنافع الحضرية المتعلقة بالقطاع الخاص حيث تعتبر هذه العلاقة من العوامل المهمة في تحديد الحجم الأمثل للمدينة . [21]

ومع ذلك فإن الحجم الأمثل للمدينة كمفهوم اقتصادي تعددت اهتماماته بين عدد السكان ومؤشرات الكفاءة الاقتصادية والتوازن الهيكلي الأمر الذي يجعله اقرب إلى الواقعية من حيث التحديد ويجعله أحد المؤشرات الهامة للتمييز بين حالتي العجز والفائض في السكان ومن ثم في الموارد البشرية الضرورية لاستدامة عملية التنمية خاصة عندما يتم اختيار معايير ومؤشرات دقيقة لربط الحجم الأمثل بالكفاءة الإنتاجية والوفورات الاقتصادية والتوازن الهيكلي الحضري . [22]

---

[21] - د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / المرجع السابق ص 147

[22] – د- هوشيار معروف / تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري ص 235

– صحة مفهوم المدينة المثلى :

قد يبدو مما سبق ذكره بأنه لا يوجد شيء يمكن أن يطلق عليه الحجم الأمثل للمدينة ، فعلى الرغم من أن نتائج بعض الدراسات التحليلية والأشكال الاعتيادية لمنحنيات الكلف والمنافع تعتبر واقعية إلى حد كبير لفترة من الزمن إلا أن الطبيعة الحركية للاقتصاد الحضري تعني أن هذه النتائج والمنحنيات تتغير باستمرار من زمن لآخر فالاقتصاد الحضري ليس اقتصادا ساكنا وإنما هو اقتصاد حركي باستمرار فهناك تغيرات في التكنولوجيا وفي طموحات المجتمع وأساليب الحياة وغيرها من الأمور التي تؤثر في خلق أفكار جديدة ينبغي أن يكون عليه الحجم الأمثل للمدينة ، وبالتالي يمكن القول بأن المطلوب هو نموذج أمثل للنمو الحضري الذي لا يجسد معالم المدينة فحسب بل يجسد علاقاتها مع الأجزاء الأخرى من الاقتصاد القومي .

وفي ضوء هذه المفاهيم الواضحة والمشاكل العلمية المصاحبة لما هو معروف بالحجم الأمثل للمدينة تحول الكثير من الاقتصاديين إلى اعتبار التوزيع الحالي لحجوم المدن من خلال دراسة حجم مدينة واحدة باتجاه دراسة مشكلة الحصول على نظام حضري أمثل . [23]

رابعا – توزيع المدن حسب حجومها :

اهتم الجغرافيون والإحصائيون منذ زمن بشكل كبير بتوزيع المدن حسب حجومها ، وقد اقترح في الثلاثينيات والأربعينيات أن جميع الدول تظهر توزيعات متشابهة حسب حجومها ، وقد ناقش وجهة النظر هذه مؤخرا بيري Berry 1961 عندما اختبر التسلسل الهرمي الحضري لثماني وثلاثين دولة ووجد أن ثلاث عشرة فقط منها انسجمت مع توزيع حجوم المدن من حيث الترتيب تقريبا أما بقية الدول فإنها أظهرت قليلا من الصفات الأخرى المتماثلة ، ويمكن تناول موضوع التسلسل الهرمي الحضري من خلال بيان أثر ذلك على المنشآت والأفراد حيث يعتبر انعكاسا لحاجاتهم ورغباتهم .

فبالنسبة للمنشآت فإن التسلسلات الهرمية الحضرية تعتبر أمرا مهما للشركات الكبيرة التي هي نفسها تمتلك هيكلية مشابهة من التسلسلات الهرمية للإدارة والتسويق والإنتاج ، حيث تميل الشركات للحصول على مكاتب رئيسية في المراكز الكبيرة وإذا كان الاهتمام على المستوى القومي عادة ما يكون الموقع في المدن الكبيرة ضمن منطقة التسويق ، بينما تستقر الفروع الإقليمية وشبه الإقليمية في أماكن تقع في

---

[23] – د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / المرجع السابق ص 155–156

أسفل التسلسل الهرمي للمدن ، (ويمكن ملاحظة وجود هيكل تنظيمي مشابه في الإدارة الحكومية) وقد أوضح ايفانز 1973 الغرض من تركز المكاتب الرئيسية للمنشآت القومية في المدن الكبيرة عند دراسته مواقع أكبر الشركات في بريطانيا العظمى حيث اختار ألف شركة مدرجة في البورصة لعام 1970-1971 فوجد أن 88% من أكبر الشركات تقع مراكزها الرئيسية في لندن بينما كانت نسبة 22% فقط بالنسبة للشركات الصغيرة تقع مراكزها الرئيسية في لندن .

أما بالنسبة للأفراد فهناك عدد من الناس يفضلون العيش في المدن الكبيرة حيث تتوفر فيها وسائل الراحة بنطاق واسع بينما يفضل الآخرون نسبيا المراكز الحضرية الأصغر الآمنة والأقل قلقا ، ويرى برون 1972 أن القيم المختلفة التي يضعها الأفراد هلى حجم المدينة له تأثير تعززه فكرة التسلسل الهرمي السائد ، وأن أذواق الناس تتحدد على الأقل بواسطة بيئتهم .

- الخلاصة :

لقد وصف ريتشاردسون 1973 البحث عن الحجم الأمثل للمدينة بأنه " بحث عديم الجدوى كالبحث في الحجر عن ضالة الفيلسوف المنشودة " ويمكن أن ينطبق ذلك في حال التحري عن حجم أمثل شامل للمجتمع الحضري ، ولكن الأمر يمكن أن يكون مبسطا ومنصبا على تعريف الحجم الأمثل في ضوء مجموعة من الضوابط التي تشمل توافر المواد الأولية وسهولة الوصول إلى السواق والقومية وحجوم المناطق المجاورة التي تزود بالمواد الخام أي وجود سلسلة من الأمثليات ، وأن التسلسل الهرمي الخاص بحجوم المدن يمكن أن يبرز كنظام أمثل في ضوء التحليلات التي تقتضي بأن منحنيات الكلف والمنافع الحضرية لا تتشابه من حيث الشكل ولا المضمون بين الفئات المختلفة ذات الاهتمامات المختلفة فقط بل أنها تختلف أيضا من مدينة إلى أخرى اعتمادا على الضوابط في كل منها ، ولقد استعيض أساسا عن فكرة الحجم الأمثل عن طريق تصور سلسلة من الحجوم المثلى للمدن يناظر كل منها رتبة في التسلسل الهرمي القومي ، وتتناظر هذه الطريقة مع كثير مما أنجز عن نظرية النمو الحضري وتوافر الاستمرارية في مناقشة الديناميكية الحضرية . [24]

[24] – د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / المرجع السابق ص 157-161

الباب الرابع

مدى تأثير منظمة التجارة الدولية على الاقتصاديات الحضرية واقتصاديات المدن العربية خاصة

انطلاقا من مفهوم الاقتصاد الحضري وتحليل العناصر الرئيسية والنظريات القائم عليها السالفة الذكر عموما، وتحليل الأفكار التي جاء بها ميردال وتطبيق قواعد عوامل الانتشار التي تكلم عنها في نظرية أقطاب النمو ، ونظرية الحجم الأمثل للمدينة وارتباطها الوثيق بالحجم الأمثل للسكان من جهة، والاطلاع على الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمة التجارة الدولية في الميدان الاقتصادي الدولي من جهة أخرى نستطيع استنتاج بعض النتائج أو الآثار التي يمكن أن تترتب على اقتصاديات الدول والمناطق الحضرية.

فمن أهم الأحداث الاقتصادية التي تمخض عنها القرن العشرين هو إيجاد منظمة التجارة الدولية (WTO) بعد أن وقّعت عليها 122 دولة في مراكش عام 1995 والتي تدعو إلى تحرير التجارة المحلية والعالمية من كل القيود التي فرضتها عليها الدول حماية لصناعاتها الوليدة وخوفاً على منتجاتها المحلية من المنافسة العالمية، وانسياباً للتجارة العالمية وحركة رؤوس الأموال والعمالة على المستوى الخارجي فما هي الآثار التي من الممكن أن تتولد نتيجة قيام هذه المنظمة على الاقتصاديات الحضرية بصفة عامة وعلى اقتصاديات المدن العربية بصفة خاصة ؟ وللوقوف على تلك الآثار يجب الرجوع إلى الأهداف والمبادئ التي نصت عليها منظمة التجارة الدولية ، فمن أهم الأهداف التي نصت عليها المنظمة هي :

1- رفع مستوى المعيشة وتحقيق التوظيف الكامل للموارد في الدول الأعضاء في المنظمة .

2- زيادة كل من الدخل الوطني الحقيقي والطلب الفعال في الدول الأعضاء في المنظمة .

3- التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية العالميـــة وزيادة الإنتاج والتوسع في التجارة الدولية وذلك بتخفيض كل أنواع القيود المفروضة عليها تدريجياً بما في ذلك الرسوم الجمركية ونظام الحصص (Quote System).

4- تشجيع انسياب رؤوس الأموال عبر الدول الأعضاء وسهولة الوصول إلى الأسواق ومصادر المواد الخام .

5- استخدام أسلوب المفاوضات لحل النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة .

ولتحقيق تلك الأهداف وضعت المنظمة خمسة مبادئ أساسية تلتزم بها كل الدول الأعضاء وهي :

1-مبدأ الدولـــة الأَولى بالرعايـــة : والمقصود بذلك أن تمنح أي دولة عضو في المنظمة كل المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى فوراً وبلا قيد أو شرط لكل الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة .

2-مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة : والمقصود بذلك أمرين ، هما :

أ – التخفيضات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات بين الدول المعنية والتي يجب أن تتم من خلال منظمة التجارة الدولية .

ب – التخفيضات الجمركية غير المباشرة وهي التي تتم نتيجة لتطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المذكور أعلاه .

3-مبدأ الشفافية : المتمثلة بعدم وجود اتفاقيات ثنائية سرية وأن تعلن كل أنواع الاتفاقيات التجارية

4-مبدأ المفاوضات التجارية : والمقصود بذلك أن تتم المفاوضات التجاريـــة بين عـــدة أطراف وليس على أسس ثنائية ، أي ليس بين دولتين فقط .

5-مبدأ المعاملة التفضيلية للدول الناميـــة : والمقصود بذلك أن تفتح الدول المتقدمـــة أسواقها لمنتجات الدول النامية لزيادة حصتها من العملات الأجنبية لكي تتمكن من تمويل مشروعاتها التنموية التي تحتاج لذلك .

هذه أهم الأهداف والمبادئ الأساسية لمنظمة التجارة الدولية التي تتطلب إزالة كل القيود المفروضة على التجارة الدولية وخاصة الرسوم الجمركية ونظام الحصص ودعم الإنتاج والمنتجين وخصخصة الاقتصاد في كل الدول الأعضاء فيها .

أما الاستثناءات التي تجيز الخروج عن هذه المبادئ الأساسية عند الضرورة القصوى فهي :

أ – إذا تعرضت الدولة لعجز كبير في ميزان مدفوعاتها أو ترغب في حماية صناعاتها الناشئة أو إذا أرادت أن تتصدى للإغراق بالنسبة لسلعة أو سلع تنتجها محلياً ، يجوز لها فرض قيود على التجارة الدولية لتصحيح ذلك .

ب – تجيز منظمة التجارة الدولية الخروج عن قاعدة عدم التمييز في حالات الدول المنضوية تحت لواء اتحاد جمركي أو سوق مشتركة أو منطقة تجارة حرة ، وما إلى ذلك من التكتلات الاقتصادية ، بشرط أن تُلغي كل الحواجز التجارية الجمركية وغيرها بين الدول الأعضاء في التكتل وألا يؤدي تكتلها ، أياً كان نوعه ، إلى زيادة القيود الجمركية بينها وبين الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة .

تأثير المنظمة على المدن الجاذبة والمدن الطاردة في الدول المتقدمة والدول النامية

إن تأثير منظمة التجارة الدولية على الدول سوف ينسحب على مدن هذه الدول سواء كانت هذه المدن جاذبة أو من المدن الطاردة ولكن يجب التفريق بين مدن الدول المتقدمة ومدن الدول النامية ، حيث أن المدن الجاذبة والطاردة الموجودة حالياً ربما لا تكون كذلك في الغد ، فربما نشأت مدن جديدة تتمتع بمؤهلات الجذب أكثر من المدن الجاذبة حالياً . بل ربما تحولت المدن الطاردة حالياً إلى مدن جاذبة إذا ما استطاعت توفير متطلبات جذب الاستثمارات الأجنبية ، حيث أن الموقع القليل التكاليف والمرتفع الإيرادات بدرجة أكبر من غيره هو الذي يؤدي إلى تعظيم الأرباح وهو العامل الأكثر جذبا للمنشآت والصناعات والشركات العالمية والبنوك في العالم ، لذلك فإن المدينة التي تحقق ذلك ستكون الأكثر جذباً للاستثمارات ، وكلما اختارت تلك الاستثمارات الجديدة موقعاً ما ازدادت قوة جذبه نتيجة لما يعرف باقتصاديات التركز (Agglomeration economies) وهذا من أهم العوامل التي تؤدي إلى تزايد حجم المدينة ، وبالتالي فإن خارطة المدن الحالية وتوزيعها من حيث الحجم ستتغير بشكل جذري بعد أن يأخذ مفعول تأثيرات منظمة التجارة الدولية شكله النهائي ويظهر مفعولها بشكل كامل.

فبالنسبة لمدن الدول المتقدمة : نجد أن الكثافة السكانية فيها والإزدحام المروري وارتفاع أجور العمال والإيجارات والضرائب وتلوث البيئة ونسبة ارتفاع الجريمة قد بلغت درجة جعلت منها مدناً طاردة للاستثمارات ، وبالتالي فإن الصناعات والشركات العالمية والخدمية والبنوك الكبرى التي تتخذ من تلك المدن مقراً لها وانطلاقا من الفرصة التي تتيحها لها منظمة التجارة الدولية وإجراءتها الخاصة بتخفيض التعرفات الجمركية وغيرها من قيود التجارة وانسياب رؤوس الأموال عبر الدول فإنها ستقوم بالانتقال والتوطن في مدن الدول النامية التي ستكون أكثر جذبا لتلك الشركات واستثماراتها ولو كان ذلك بشكل جزئي أو بشكل تدريجي ، ولن يكون هذا الانتقال في مصلحة مدن الدول المتقدمة لأنها ستفقد كثيراً من إيراداتها ووظائفها (وهذا من الناحية السلبية) .

أما من الناحية الإيجابية فيمكن أن يؤدي ذلك إلى استفادة تلك المدن نتيجة انخفاض أعداد سكانها المكتظين فيها ، مما يعني انخفاض تكاليفها ونفقاتها وربما كان انخفاض تكاليفها أكثر من انخفاض إيراداتها بسبب هجرة المنشآت منها، وقد يصل حجمها إلى الحجم الأمثل الذي تستطيع فيه حكومة المدينة من تغطية تكاليف إدارتها وخدماتها بدون معاناة ويصبح فيها الازدحام وتلوث البيئة والبطالة والجريمة ، وما إلى ذلك من سلبيات كبر حجم المدينة عند حدودها المثلى .

أما بالنسبة لمدن الدول النامية : فستكون هناك آثار ايجابية تنعكس على المدن الجاذبة للاستثمارات نتيجة لتوطن المنشآت فيها ومنها :

1- ارتفاع نسبة الدخل في تلك المدن وارتفاع إيرادات حكوماتها وبالتالي الزيادة في حجم خدماتها وتحسين نوعيتها .
2- انخفاض نسبة البطالة نتيجة ازدياد فرص العمل فيها.
3- الزيادة في حجم عرض السلع التي تنتجها المنشآت التي توطنت فيها حديثاً مما يترتب عليه زيادة المنافسة التي يتولد عنها انخفاض أسعاره تلك السلع .
4- اتخاذ الكثير من المصانع والشركات والبنوك العالمية الكبرى بعض مدن الدول النامية التي تتوطن فيها كمراكز إقليمية مما يزيد فرص العمالة خاصة بالنسبة للأيدي العاملة الماهرة وبالتالي انخفاض نسبة البطالة الأمر الذي يترتب عليه رفع مستوى الإدارة والأداء وزيادة التقنيات الحديثة والاستخدام التكنولوجي في تلك المدن .
5- كما بعض المدن الإقليمية ذات الموارد الزراعية الملائمة ستكون مراكز للشركات الزراعية العالمية الكبرى التي ستتوطن فيها مما يزيد حجم إيراداتها ويرفع مستوى التقنية الزراعية فيها

ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تكون هناك سلبيات كبيرة تلحق بمدن الدول النامية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ومنها :

1- زيادة نسبة السكان وبالتالي ارتفاع الإيجارات نتيجة زيادة الطلب على الوحدات السكنية المتاحة مع ارتفاع تكاليف بناء الوحدات المستقبلية ، وقد يتعدى ذلك إلى انتشار ظاهرة السكن العشوائي والمشاكل الحضرية المرافقة لذلك تلوث البيئة ويصبح بؤرة لانتشار الأمراض المعدية لانعدام المرافق الصحية اللازمة فيه ، وكذلك انتشار الجريمة كالاتجار في المخدرات والمسروقات وتجارة السوق السوداء في السلع والعملات والدعارة والقمار وما إلى ذلك .
2- انتشار ظاهرة البؤس الحضري (Urban Blight) جراء انتشار البطالة في أوساط العمالة غير الماهرة ، وذلك لأن الشركات والصناعات التي تتوطن حديثاً ستركز على توظيف العمالة الماهرة والعمالة الأكثر تعليماً وأرفع تدريباً .
3- إن كثرت الاستثمارات الأجنبية في المدينة تؤدي إلى زيادة حجم المدينة وزيادة الازدحام وما يتبعه من زيادة حوادث السير وتلوث البيئة جراء كثافة عوادم السيارات والمصانع ، ومن ناحية أخرى ارتفاع التكاليف المالية المباشرة والتكاليف الاجتماعية نتيجة ازدياد متطلبات نظافة البيئة والخدمات العامة التعليمية منها والصحية وتوسعة الشوارع والطرقات ومكافحة الجريمة .

وكما قال بومول (Boumol) فإن ميزانية أية مدينة ستظل معجزة لأن أسباب زيادة دخلها هي نفسها أسباب زيادة تكاليفها .

أما بالنسبة للمدن الطاردة فسوف تزداد الهجرة منها إلى المدن التي تمكنت من جذب الاستثمارات الأجنبية الصناعية منها والزراعية والخدمية ، ولكن بالمقابل قد يقل الإنفاق على خدماتها بقدر يفوق النقص في إيراداتها جراء الهجرة منها ، بالإضافة إلى أن إيجارات المساكن قد تنخفض كما سيقل عرض العمل وبالتالي تزيد فرص توظيف العمالة التي لم تهاجر ويرتفع أجرها مما يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لما تبقى فيها من السكان .

أما بالنسبة للمدن العربية : فسوف يكون تأثير منظمة التجارة الدولية عليها مشابها لتأثيرها على مدن الدول النامية بكل سلبياتها وإيجابياتها السالفة الذكر ، فمن عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مدن الدول العربية توافر مصادر الطاقة والقرب من الأسواق والعمالة الأقل تكلف ، وعلى المدن العربية التي يمكن أن تكون مواقع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تهيئ نفسها لذلك بتقوية بنيتها التحتية ورفع كفاءة الأيدي العاملة فيها لكي تنافس العمالة الأجنبية وخاصة في الجوانب الفنية التي تتطلبها هذه المرحلة الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وعصر المعلوماتية والاتصالات الالكترونية وما إلى ذلك

ولكي تمتص الدول العربية بصفة عامة ومدنها بصفة خاصة سلبيات قيام منظمة التجارة عليها لابد لها من نوع ما من التكتل الاقتصادي كما حدث في أوروبا ويحدث في جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية وذلك للاستفادة من الوفورات الاقتصادية التي تنتج عن هذه التكتلات الاقتصادية .

ويمكن القول أن الشريحة الأكثر تأثرا من الناحية السلبية داخا هذه المدن هم الفقراء وذوي الدخل المحدود الذين سيتحملون كل خسائر إيقاف الدعم الحكومي عن السلع الغذائية نتيجة عمليات الخصخصة الواسعة التي يمكن أن تحصل ، وقد لا يستفيدون بقدر مماثل من إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة لأن أغلب دخولهم تنفق على السلع الغذائية . [25]

[25] – د. محمد حامد عبد الله – التأثيرات المتوقعة على اقتصاديات المدن بعد قيام منظمة التجارة الدولية

الباب الرابع

مقارنة بين الاقتصادين الريفي والحضري

لابد لمعرفة أهمية الدور الذي يقوم به المجتمع الريفي عموما وما ينتج عنه من النشاط الاقتصادي من التعرف على مفهوم المجمع الريفي وخصائصه وبالتالي الوقوف على الفروقات القائمة بين الاقتصادين الريفي والحضري .

حيث اهتم علماء الاجتماع والجغرافيا والاقتصاد في بيان مفهوم المجتمعات الريفية وخصائصها والقضايا المتعلقة بها وتميزها عن المجتمعات المدنية أو الحضرية على مر الأزمان، وكان ابن خلدون أول من أشار إلى الاختلاف بين المجتمعين وعبر عن المجتمع الريفي بالمجتمع البدوي أو الذي تغلب عليه طابع البداوة وعن المجتمع الآخر بالمجتمع الحضري، كما حدد العالم الفرنسي إميل دوركهايم العلاقات الاجتماعية في المجتمع الريفي بأنها علاقات متماسكة من حيث تعامل الأفراد فيما بينهم أما علاقات المجتمع الحضري فتكون ذات طابع وعضوي يعتمد على مبادلة المنافع ، كما ميز العالم الألماني فرديناند تونيز الاختلاف بين المجتمع الريفي الذي يتسم بالطبع العائلي والمجتمع الحضري الذي يسوده الطابع الرسمي أو العقائدي .

مما تقدم نجد أن المجتمع الريفي كان منذ زمن بعيد موضع مقارنة مع المجتمع الحضري حيث أن هذه المقارنة لها قيمتها في مختلف الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ترتب عليها زيادة المعرفة المتعلقة بطبيعة وأسلوب الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكل من هذين المجتمعين من خلال توضيح المدلول العام المستخلص عن المجتمع الريفي ، وقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا احصائيا يقوم اساسا على اعتبار أن المجتمع ريفيا إذا قلّ عدد سكانه عن 2500 نسمة أما إذا زادالحجم السكاني على ذلك العدد فهو مجتمع غير ريفي .

بينما اتبعت بعض الدول الغربية الأخرى تعريفا آخر يقوم على أساس التقسيم الاقتصادي للمهن فالأعمال الاقتصادية تقوم تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: / الصناعة الأولية والصناعة التحويلية والمهن الحرة / وبناء على ذلك تم اعتبار المجتمعات التي يعتمد غالبية سكانها على الصناعات الأولية في حياتهم مجتمعات ريفية ، وبالرغم من أن هذا التعريف لا يستند على معيار عدد السكان إلا أنه باستناده على نوع النشاط الاقتصادي يؤدي بالتبعية إلى أن المجتمع الريفي طبقا له يكون قليل السكان نسبيا ، وهناك العديد من

البلدان الأفريقية والآسيوية تعتبر المجتمعات الريفية هي المجتمعات التي يعمل سكانها في الزراعة وحدها .

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص بعض خصائص المجتمع الريفي حيث أنه مجتمع تربط بين أفراده العلاقات الاجتماعية العائلية المتماسكة وهو مجتمع صغير الحجم أقل عددا في السكان من المجتمع الحضري يقوم اقتصاده أساسا على النشاط الزراعي ، وتمتد بذور نشأت المجتمع الريفي قديما حيث أدى اكتشاف الزراعة إلى تغيير في نمط معيشة الإنسان فانتقل من حياة الكهوف إلى حياة المسكن عندما أصبح منتجا للغذاء وارتبط بالأرض التي يزرعها وبنى مسكنه فيها وبذلك نشأت القرية تكونت المجتمعات الريفية . [26]

وإذا كان اكتشاف الزراعة أدى إلى ظهور القرية فإن اكتشاف التجارة والنشاط الاقتصادي أدى إلى ظهور المدينة حيث أدت زيادة الإنتاج إلى اتصال القرى ببعضها البعض وتبادل منتجاتها فظهرت طبقة التجار ومن تبعهم بعد ذلك من المحاسبين والصناعيين وتشكلت المراكز التجارية ومن ثم تحولت إلى مدن نشأت فيها الإدارة ومن ثم الحاكم والجيش المطلوب لحمايتها ورعايتها وبالتالي تكونت المستوطنات والمناطق الحضرية التي تقوم على أساس وظيفي من الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية الاجتماعية المتكاملة المكونة للمجتمعات المدنية . [27]

أولا- العلاقات الإقليمية الريفية – الحضرية :

لقد قام العديد من العلماء بتحليل العلاقات الوظيفية التي ترتبط بين الريف والحضر ، فالمدينة لابد لها من نطاق ريفي يخدمها وتعتمد عليه حيث أنها لا تستطيع أن تعيش مكتفية بذاتها معتمدة على مواردها الحضرية فقط فهي لا تظهر من نفسها ولابد أن يقيمها الريف ، وفي الجهة المقابلة أيضا نجد أن المدينة تقوم بمجموعة من الوظائف والخدمات الأساسية الهامة نيابة عن الأرياف الواقعة حولها وتتجلى أهميتها من خلال اعتبارها مكانا مركزيا يعتمدون عليه في نشاطهم الاقتصادي والاجتماعي حيث تمثل المدن نقطة التقاء الإنتاج والاستهلاك لكل من سكان الحضر والأرياف ، وبالتالي نجد هناك تفاعل ويثق بين الريف والمدينة يتكون من مجموعة من الفعال وردود الأفعال المتبادلة تنتهي بوجود مركب إقليمي

---

[26] – د- عرب دعكور / تاريخ المجتمع الريفي والمدني ص 13 – 17

[27] – د- عرب دعكور / المرجع السابق ص 125

متميز ينعكس على كلا الطرفين من خلال التخصص الوظيفي ولهذا لا يمكن أن نتصور ريف بلا مدينة أو مدينة بلا ريف .

وقد تعددت وتنوعت العلاقات المكانية بين الريف والحضر من عصر إلى آخر كما أدى التطور الكبير لوسائل النقل والمواصلات إلى اختلاف وتباين العديد من تلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والخدمية وتعتبر العوامل الديموغرافية من خلال الهجرة الدائرة بين الريف والمدن من أهم القضايا المستمرة ذات الإشكالية التأثيرية المتبادلة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري . [28]

ويرى الدكتور سعيد فالح الغامدي (أن ظهور المدن المركزية الحديثة جعل مفهوم المجتمع الريفي والمجتمع الحضري يفقدان إلى حد ما كان لهما من معان، وأنه لا بد من اندماج المفهومان– الريفي والحضري– معا ليوجدا كيانا جديداً يتمايز فيه النمط الريفي عن النمط الحضري للحياة، ولكن دون اعتبار كل منهما كياناً مستقلاً بذاته، ويبدو ذلك واضحاً في المجال الاقتصادي بصفة خاصة، حيث يرتبط مستقبل المنطقة الريفية ارتباطاً وثيقاً بواقع ومستقبل المنطقة الحضرية، ويوجد بشكل من الأشكال تبادل بين المناطق الريفية والحضرية، ولا يقتصر هذا التبادل على الأنشطة الاقتصادية وحدها بل يتعداها إلى الحياة الاجتماعية نفسها، على اعتبار أن المدينة المركزية وحدة اجتماعية تستوعب فيها المناطق التي كانت في شبه عزلة من قبل، ويرجع بعض الباحثين ظهور المدن المركزية إلى تقدم وسائل النقل والاتصالات الحديثة، حيث يؤكدون أن ظهور السيارة قد أدى إلى اتساع آفاق المجتمع المحلي، وأوجد نوعاً من التقسيم المكاني والاعتماد المتبادل بين مختلف الأنشطة، فقد تمكن المراكز الكبير من توسيع دائرة تأثيره، واستطاع السكان الانتشار على رقعة مكانية أكثر من أي وقت مضى، وقد كان نتيجة لذلك أن أصبحت الكثير من القرى والمدن الصغيرة أجزاء متكاملة من كيان حضري أكثر اتساعاً وتعقيداً) [29]

ثانيا– التركيز الحضري وتأثيره على المجتمع الريفي :

تتركز الحياة في عصرنا الراهن في المدن ، وبينما يتزايد عدد السكان فيها يقل تدريجيا في الريف .... كما يلاحظ إن حياة الريف بدأت تتأثر بحضارة المدينة وتنقل عنها بعض خصائصها وتدل الإحصاءات العالمية المتعددة على إن السكان بدؤوا يتمركزون في المناطق الحضرية دون الريفية ، حيث بدا نطاق

---

[28] - د. صبري فارس الهيتي - د. حسن أبو سمّور / جغرافية الاستيطان الريفي والتنمية الريفية /

[29] – د . سعيد فالح الغامدي -الريفية والحضرية من منظور متصل مقارن

الأولى يتسع والثانية بدا نطاقها يضيق حتى أمكن القول انه من الجائز أن يندثر الريف بحياته الريفية وتصبح الحياة كلها في المستقبل حياة حضرية ، ويرجع ذلك إلي عاملين هامين :

أولا – خاصية الجذب التي تتمتع بها المدينة بما فيها من مظاهر العظمة والترفية وفرص العمل والخدمات الأساسية والمرافق العامة مما يدعو الكثيرين إلى التمسك بحياة المدينة وهجر الريف الذي أصبح لا يطاق من وجهة نظر البعض ثم لا ننسى أن المدينة الآن اتجهت إلى إصلاح الريف وتزويده بالإمكانيات الواسعة التي تعجله يتجه تدريجيا إلى الحضرية .

ثانيا – اتساع حركة التصنيع الأمر الذي يؤدي إلي ازدياد وتيرة هجرة كثير من القرويين من الريف إلي المصانع في المدن وبذلك تقل الأيدي العاملة في القرى وبالعكس في المدن . [30]

وقد ازدادت وتيرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية مما أدى إلى ازدياد عدد سكان المدن بشكل متسارع خاصة خلال القرن العشرين، فقد كان حوالي 1% فقط من سكان العالم يعيشون في المدن التي يزيد عدد سكانها على المليون نسمة عام 1870 وازدادت هذه النسبة منذ ذلك الوقت بعشرات المرات على الأقل وقد أصبح مؤشر الهجرة من الريف إلى المدينة مروعا في حجمه وتواجه مدن العالم الثالث مشكلة الضغط السكاني ، وقد لا يثير الاستغراب أن سكان بعض مدن أمريكا الجنوبية قد ازداد بمقدار 150% أو أكثر خلال العقدين الماضيين [31]

ثالثا– التأثيرات الاقتصادية المتبادلة بين الريف والحضر

ترتبط المناطق الحضرية والريفية من الناحية الاقتصادية بتبادل المنتجات المصنعة وغير المصنعة، حيث يقوم كل جانب مقام السوق للجانب الآخر. فتقدم المناطق الريفية الكثير من المواد الخام اللازمة للإنتاج الصناعي في المناطق الحضرية، في شكل سلع زراعية ومعدنية، وبصورة رئيسية يضاف إلى ذلك أن المناطق الريفية تقدم معظم الأغذية التي تستهلكها المدن الكبيرة والصغيرة باستثناء نسبة ضئيلة جداً تزرع داخل المناطق الحضرية ذاتها، أما المدن فتقدم المدخلات المصنعة الضرورية للإنتاج الزراعي في المناطق الريفية والسلع الاستهلاكية الأخرى الضرورية للحياة اليومية، ومن هنا تنشأ فيما بينهما علاقة اقتصادية تكافلية تبادلية

---

30 – أ. عبد السلام آدم الذرعاني – التنمية الحضرية

31 – عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة / ص 15

ومن منطلق العلاقة التبادلية، تشكل الأسواق الحضرية حافزاً قوياً لزيادة الإنتاج الريفي ، بينما توفر الأسواق الريفية الآخذة في الاتساع حافزاً كبيرا لزيادة إنتاج السلع المصنعة داخل المناطق الحضرية، وعلى المدى البعيد تقدم المراكز الحضرية المساحات اللازمة للاستثمارات الثانوية والخدمية برؤوس أموال مستمدة من الإنتاج الأولي في المناطق الريفية.

ولتسهيل تلك العمليات الاقتصادية التبادلية فإنه يتم ربط المناطق الريفية والمدن ببنية أساسية كشبكات النقل والكهرباء والاتصالات اللاسلكية ، ويعتبر توفير البنية الأساسية من أهم عوامل النمو الريفي ومن استراتيجيات التخطيط التنموي الإقليمية الأكثر أهمية لدى البلدان عموما .

كما تحقق المراكز الحضرية تأثيرات إيجابية كثيرة على مناطقها الريفية الخلفية النائية من خلال التحويلات النقدية التي يرسلها قاطنو المدن إلى أقاربهم في الريف. ونقل المعارف والمهارات عن طريق النازحين العائدين من المناطق المدنية إلى المناطق الريفية . [32]

وعموما لا تتحول المدينة إلى سوق للريف المجاور لمجرد أنها تستقبل منه ما تصنع وتأخذ منه ما تأكل وإنما يتم ذلك من خلال مؤسساتها التجارية التي تعرض الإنتاج وتتكفل بنقله وتوزيعه على أوسع مجال وتوفير احتياجات الريف من السلع بما يناسب قدراتهم الشرائية ، وبالتالي فإن التجارة هي أهم أوجه العلاقة الوظيفية بين المدينة والريف ، حيث تقوم بدور وسيط الاتصال والتعامل فيما بين أجزاء المناطق الريفية المنتشرة ضمن إقليمها . [33]

رابعا– العناصر الأساسية للاقتصاد الريفي :

مما لا شك فيه أن الأركان الأساسية التي يقوم عليها اقتصاد الدول تتألف من الصناعة والتجارة والزراعة وإن اختلفت الدول نسبيا فيما بينها في اعتمادها على الجانب الصناعي أو التجاري أو الزراعي بحيث يطغى أحدهم على غيره وذلك تبعا لطبيعة كل دولة وموقعها الجغرافي ودرجة تقدمها وما إلى غير ذلك من العوامل المؤثرة في ذلك ، وبالتالي فإن الزراعة تشكل أحد أهم مصادر الدخل القومي لكثير من البلدان النامية والمتقدمة على السواء .

---

32 – البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة – مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

33 – جغرافيا الاستيطان الريفي – المرجع السابق ص 153–154

النشاط الزراعي :

وانطلاقا من تعريف المجتمع الريفي لدى الكثير من الدول على أنه المجتمع الذي يمارس أكثر سكانه النشاط الزراعي ووفقا لمفهوم الجغرافية الاقتصادية التي تعنى بدراسة التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية فإن الزراعة تعتبر من اقتصاديات الريف وليست من اقتصاديات الحضر .

فعلى الرغم من أن المدينة صارت حياتها متعلقة بالصناعة والتجارة بشكل كبير في وقتنا الحاضر إلا أن الزراعة تعد من المجالات التي تنفذ من خلالها المدينة إلى الريف حيث تعتمد في غذائها (خاصة السريع التلف) على الريف الواقع ضمن إقليمها وينسحب ذلك على الكثير من المنتجات الزراعية من الفواكه والخضار ومنتجات الألبان وغيرها من متطلبات الحياة اليومية، وتقوم وسائل المواصلات ودرجة تقدمها بدور هام في تحديد عمق المجال الذي تحصل منه المدينة على حاجتها من المنتجات الزراعية من الريف ففي الدول النامية تضيق الرقعة التي تمد المدينة بحاجاتها اليومية من المواد الغذائية بينما تتسع في الدول المتقدمة، فحدود المجال الريفي الذي يمد باريس بالألبان مثلا يصل إلى 400 كم وتعتمد لندن في سد حاجتها منها على كل السهل الإنجليزي . [34]

ومن هنا نجد أن الزراعة تعتبر هي النشاط الاقتصادي الرئيسي للمناطق الريفية وتحتل مكانة هامة في العلاقات الريفية الحضرية حيث يشكل ريف المدينة المطعم الكبير الذي القائم على تغذية وتموين المدينة والاقتصاد الريفي تحكمه الثروة الزراعية والحيوانية بصفة رئيسية وبالتالي فإنه يتكون من عناصر أساسية وعناصر فرعية حيث تشتمل العناصر الأساسية على الإنتاج الزراعي والحيواني والفرعية على الأعمال والمهن الحرفية والتقليدية التي ينتجها المجتمع الريفي .

ويتألف الإنتاج الزراعي عموما من نوعين من الإنتاج (إنتاج الأرض الزراعية ووحدات تربية الماشية)

- ويشتمل إنتاج الأرض الزراعية على المنتجات المستحصلة من زراعة الحبوب والأعلاف والفواكه الصلبة واللينة والحاصلات الصناعية وغيرها من المحاصيل كما يشتمل الإنتاج الزراعي أيضا على التغيرات في حجم الأعمال التنفيذية والمستخدمة في عملية زراعة تلك المحاصيل .
- بينما يشتمل إنتاج الماشية على الزيادة في حجوم هذه القطعان الحيوانية القائمة وعلى نموها وزيادة أصنافها ، كما يشتمل أيضا على المنتجات المستحصلة من الانتفاع الاقتصادي من الحيوانات (كالحليب والصوف والبيض وعسل النحل وانتاج الحرير الخام) .[35]

---

34 – جغرافيا الاستيطان الريفي – المرجع السابق ص 150

35 – د– محمد عزيز التخطيط الاقتصادي الشامل ص 348

- أما الانتاج الحيواني فيقوم على تربية الحيوانات التي تشكل ما يسمى بالثروة الحيوانية من مزارع الأغنام والأبقار والدواجن والمناحل ومزارع تربية الأسماك والمنتجات الحيوانية المستحصلة منها كاللحوم والجلود والأسماك

النشاط الصناعي :

تمتاز المناطق الريفية عموما والمحيط أو المتاخم منها للمدن خاصة ببعض العوامل الطبيعية والبشرية التي تجعل منها مواقع صالحة لبعض الصناعات كما تجعل اهتمام المدينة بتلك الصناعات امرأ حيويا لصالح البيئات الريفية ، ومن هنا أخذ الاهتمام في تطوير الريف صناعيا يتزايد عن طريق إدخال صناعات عديدة ملائمة لبيئة الريفي المجاور .

ومن العوامل المؤثرة في عملية انتقال بعض الصناعات إلى المناطق الريفية سعة المكان وانخفاض سعر الأرض والضرائب التي تشكل كلفا مهمة في العملية الإنتاجية ، وقد أدى ذلك إلى جذب بعض المدن الصناعية المتخصصة إلى المجال الإقليمي والريفي وتقوية علاقتهما المتبادلة ، فمثلا نجد مدينة ليون قد أحالت صناعاتها ومصانعها إلى ريفها ومدن ريفها المحيط حتى أوجدت شبكة من العلاقات الاقتصادية بينها وبين ريفها ترقى إلى درجة إيجاد إقليم اقتصادي متكامل رديفا لإقليم المدينة . [36]

وقد لا نجد ذلك في الدول المتقدمة فحسب بل نجد ذلك أيضا في المناطق النائية ، فقد شهد الاقتصاد الريفي التبتي تغيرات كثيرة في السنوات الأخيرة وذلك عن طريق الإجراءات والسياسات التي اتخذتها الحكومة الصينية لتشجيع الفلاحين والرعاة على ممارسة أنشطة اقتصادية وتجارية أخرى، ازداد الوعي التجاري لديهم ازديادا كبيرا، وازدهر الاقتصاد الفردي في الأرياف التبتية. وأفاد إحصاء أجري في عام 2008 أن الوحدات الاقتصادية الفردية في منطقة التبت وصلت إلى 78 ألف وحدة أسرية، ولم تعد الأنشطة الاقتصادية الريفية مقصورة على الزراعة والرعي، بل تنوعت وتوسعت لتشمل الصناعة والنقل والتجارة وقطاعات أخرى كثيرة . [37]

---

[36] – جغرافيا الاستيطان الريفي – المرجع السابق ص 156

[37] – تطورات أرياف التبت منذ خمسة عقود

المراجع :

1- د. محمد حامد عبد الله – الاقتصاد العمراني مع التطبيق على المدن العربية / المطابع العالمية – الرياض / 1995 .

2- د. عدنان عبد الله الشيحة – التنمية المتوازنة .. التحول من اقتصاد الموقع إلى اقتصاد المكان صحيفة الاقتصادية الالكترونية http://www.aleqt.com/2009/02/08/article_193608.html

وايضا – اقتصاديات المدن أو لا http://www.aleqt.com/2009/02/08/article_193608.html

3- د. عادل عبد الغني محبوب – د. سهام صديق خروفة / الاقتصاد الحضري – نظرية وسياسة / دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع –عمان 2008 .

4- د.علي كريم العمار – الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على تخطيط المدن / حالة العراق .

5- د. هوشيار معروف / تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري – كلية التخطيط والإدارة – جامعة البلقاء التطبيقية – السلط – الأردن / دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع –عمان 2006 .

6- د. محمد حامد عبد الله – التأثيرات المتوقعة على اقتصاديات المدن بعد قيام منظمة التجارة الدولية – كلية العلوم الإدارية– جامعة الملك سعود – الرياض .

7- د. صبري فارس الهيتي – د. حسن أبو سمّور جغرافية الاستيطان الريفي والتنمية الريفية / دار صفاء للنشر والتوزيع – الأردن 2000 .

8- أ. عبد السلام آدم الذرعاني – التنمية الحضرية – على الرابط الالكتروني

http://kuwait25.com/ab7ath/print.php?tales_id=710

9- د. محمد عزيز – التخطيط الاقتصادي الشامل ص 348

10-د.سعيد فالح الغامدي – الريفية والحضرية من منظور متصل متقارن / على الرابط الالكتروني

http://www.albahah.net/NewsDetails.aspx?no=790&Depno=7

11-البعد الريفي في التنمية الحضرية المستدامة – مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية – الدورة التاسعة عشرة .

12-تطورات أرياف التبت منذ خمسة عقود – على الرابط الالكتروني

http://arabic.cri.cn/361/2009/04/07/181s114245.htm